الوادي–جامعة الشهيد حمه لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الرقمنة على مستوى البلدية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون اداري

إعداد الطلبة:

- لمادي تبر
- منصر عيسى
- مريتل عبد المالك

إشراف:

أ. د / خلف فاروق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ جابر صالح	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	رئيسا
أ.د / خلف فاروق	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مشرفا ومقررا
أ. د/ مرغني حيزوم بدر الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

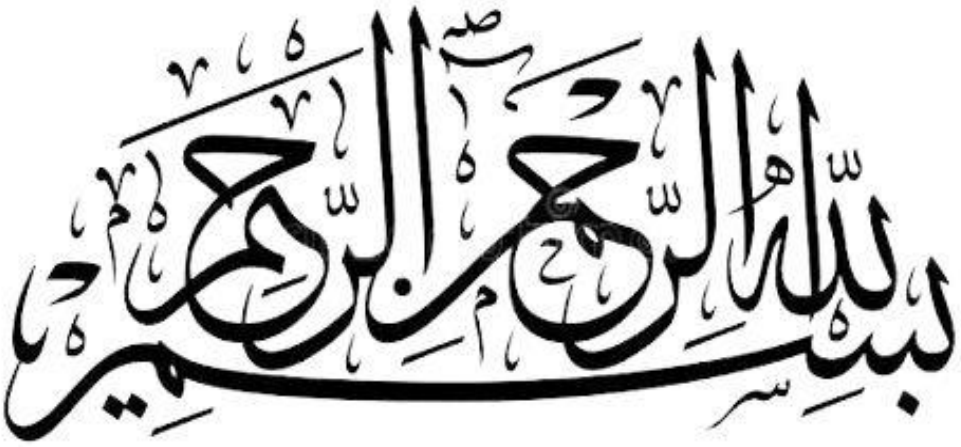
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

يوسف / الآية 76

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم قال تعالى في كتابه

الجليل:

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى الأهل والأقارب

إلى الإخوة والأخوات

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نسجد لله عز وجل, شاكرين أن وهبنا القوة والمقدرة والبحث ويسر لنا طريق النجاح.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان والامتنان

إلى المشرف الأستاذ الدكتور " **خلـــف فاروق** " الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة والمفيدة.

مقدمة

شهد العالم مطلع الألفية الثالثة ثورة في تكنولوجيا المعلومات وأحداث متسارعة جدا في التطور المعلوماتي التي شكلت ملامح القرن الواحد والعشرين وغيرت أسلوب حياة الناس على الصعيد العلمي والعملي والشخصي، فانعكس هذا التأثير على أسلوب الحكومات وجعلها تتفاعل مع المجتمع المدني حيث أسرعت بعملية التنمية من خلال جلب الاستثمارات وبه خلقت مجتمعا يتنافس للدخول في عالم الأعمال الالكترونية.

وفي هذا الزخم التكنولوجي السريع الذي حول أجهزة الدولة التي تقدم الخدمات الإدارية للمواطنين والمستثمرين بمنطق الروتين والأداء البيروقراطي التقليدي الى أسلوب خدماتي تنافسي رقمي ، حيث يمكن أن تؤدى الخدمات لطالبيها بعدم عناء الخروج من المنزل مثل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وغرامات المرور وبعض الخدمات الطبية باستخدام بطاقات الائتمان عبر شبكة الانترنت ورغم كل هذا تبقى تحديات تواجه الأخذ بعيدا بنظام الحكومة الالكترونية لعل أهمها البنية التحتية وارتفاع التكلفة المادية لهذه الدول، رغم ذلك شكلت البلديات الموضوع المهم الذي أخذته الحكومة الجزائرية على عاتقها وعملت على ضرورة انتقال البلدية من إدارة ورقية تقليدية إلى رقمية ذكية .

أهمية الموضوع:

يعد موضوع الرقمنة أحد مواضيع الساعة ذات الأهمية البالغة في التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم حاليًا. ويتمثل هذا التحول في الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الحديثة التي تهدف إلى تسهيل عمليات تقديم الخدمات للمواطنين بفعالية وسهولة، دون الانتظار في الطوابير والاجراءات الإدارية المعقدة وإن استحضار هذا التطبيق الفعلي لهذه التقنيات في البلديات يمثل أساس الموضوع. وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور الرقمنة في عصرنة البلديات وتعزيز قدراتها. يتم ذلك من خلال تبني التحديثات التكنولوجية ومواكبة التطورات الحديثة التي تسهم في حل المشكلات التي تعترض عمل

الإدارات المحلية بشكل فعال وسريع. كما تُظهر هذه الدراسة أيضًا كيف يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز الجهود الجماعية في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها بشكل أفضل وأكثر فاعلية. باختصار، يعكس موضوع الرقمنة تحولًا استراتيجيًا في كيفية إدارة البلديات وتقديم الخدمات العامة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية على المدى الطويل.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لموضوع دراستنا إلى العديد من العوامل، أهمها:

- **أ/ أسباب ذاتية:**

– الانبهار بالتطور السريع الذي عرفته بعض مصالح البلدية.

- **ب/أسباب موضوعية:**

– اعتماد كثير من دول العالم تبني مشروع رقمنة الإدارة الأمر الذي أدى بنا إلى التساؤل حول " مدى رقمنة البلديات في الجزائر.

– الفضول حول معرفة العوامل المساعدة على رقمنة مصالح البلدية والتحديات التي تواجهها.

- **ج/ أسباب مهنية:**

– تعتبر مصلحة الحالة المدنية من مصالح البلدية يمثل مجال عملنا.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– مدى فعالية تطبيق الرقمنة كآلية لتحسين الخدمات العامة على مستوى البلدية.

– الآليات والإجراءات المطبقة لتجاوز التسيير الإداري التقليدي وتكريس رقمنة مصالح البلدية في الجزائر تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق تقدم واضح في إدارة الشؤون البلدية. يمكن تحديد نجاح هذه الآليات والإجراءات على النحو التالي:

1- بفضل الرقمنة، تمكنت البلديات من تحسين كفاءة إجراءاتها وتبسيط الإجراءات الإدارية. التي تمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية، مما يعزز من مستوى الثقة في الحكومة المحلية.

2. تطبيق الرقمنة تمكن البلديات من توفير خدمات إلكترونية متقدمة.

3. أدت الرقمنة إلى تعزيز التفاعل بين البلديات والمواطنين، حيث يمكن للمواطنين الآن المشاركة بفعالية أكبر في العمليات البلدية وتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم بشكل أسهل.

4. يمكن للبلديات الآن اتخاذ قرارات مستنيرة استنادًا إلى التحليلات والبيانات، مما يعزز من تخطيطها الاستراتيجي وإدارة مواردها بفعالية أكبر.

إشكالية الموضوع:

على ضوء هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية:

-ما هو الدور المحتمل للرقمنة في تحقيق الأهداف المقررة على مصالح البلدية؟

المنهج المتبع:

تتبع دراستنا المنهج الوصفي الذي يقوم على توضيح ملامح وخصائص الموضوع المدروس من خلال استخدام اللغة الوصفية والملاحظات المرئية لتوضيح التفاصيل العامة والدقيقة وقد اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي الذي يهدف الى تحليل وفهم أجزاء الموضوع ويركز على تفسير البيانات والمعلومات من خلال استعمال هذا المنهج المواد القانونية الخاصة بالرقمنة المعمول بها في التشريع الجزائري.

الدراسات السابقة:

لقد وجدنا عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الرقمنة في البلدية ومدى تأثيرها على العمل الذي قامت به الحكومات من أجل تسهيل وتسريع الخدمات العامة ومن أهم هذه الدراسات تحويل البلديات الى بلديات ذكية (الفرص والتحديات.. قامت بها المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة) هذه الدراسة تستكشف تحويل البلديات الى بلديات ذكية من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

دراسة حالة مدينة نيويورك " معهد الدراسات الحضرية "تستعرض هذه الدراسة جهود مدينة نيويورك في تحقيق التحول الرقمي للبلديات، بما في ذلك تطوير التطبيقات الذكية وتوفير الخدمات الحكومية عبر الانترنت.

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص السياسات العامة والادارة المحلية فارس بوقلال وعبد النور بوخديمي، تحت إشراف الأستاذة نبيلة بن يوسف بعنوان عصرنة الإدارة وتأثيرها على الخدمة العمومية، دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية.

صعوبات الدراسة:

موضوع الرقمنة لم يعد من مواضيع الساعة، نظرا للتجديدات التي تطرأ في كل مرحلة خاصة فيما يخص قطاع الجماعات المحلية، ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة نذكر:

-نقص المراجع ونقص تأهيل إطارات البلدية في مجال الرقمنة حيث يعتمدون على تطبيق تعليمات الولاية فقط.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

تناولنا في الفصل الأول رقمنة مصالح البلدية والذي قسمناه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مشروع الجزائر الالكترونية ثم إلى مظاهر الرقمنة في عصرنة البلدية في المبحث الثاني.

وكان الفصل الثاني بعنوان دور الرقمنة في تحقيق مصالح البلدية حيث تناولنا في المبحث الأول الخدمات التي تقدمها مصلحة الحالة المدنية والمصلحة البيومترية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى التحديات التي تواجه رقمنة البلدية في الجزائر.

الفصل الأول

التحول الخدماتي في ظل رقمنة مصالح البلدية

المبحث الأول: مشروع الجزائر الالكترونية

المبحث الثاني: مظاهر الرقمنة في مصالح البلدية

تمهيد

نظرا لأهمية الخدمة العمومية قامت إدارة العامة بعدة إصلاحات لتحسين ، خدماتها وهذا تزامنا مع ما يحدث في العالم من المتغيرات تكنولوجية والتحول إلى إدارة الإلكترونية ، التي تعتبر أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحسين هذه الخدمة ، وذلك لتقريب المواطن أكثر من الادارة ، وتلبية حاجياته بأسرع وقت وأقل تكلفة وأكثر تطور ودقة ، والانتقال من الأساليب القديمة في تقديم الخدمات إلى الأساليب الإلكترونية حديثة تساعد في تحسين الخدمة العامة كلما طبقت بشكل صحيح ودقة كاملة ، كلما أدى هذا إلى تحسين مستوى الفعالية والسرعة في تقديم الخدمات بحيث تعتبر محرك أساسي لتحسين سير المرفق العام ومؤشر رئيسي لنجاعه.

المبحث الأول: مشروع الجزائر الالكترونية

المبحث الثاني: مظاهر الرقمنة في مصالح البلدية

المبحث الأول

مشروع الجزائر الالكترونية

نشأت الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث في ناتج تطور نوعي افرزته تقنيات الاتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزرات عبر آليات التكنولوجيا وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها ولقد كان تطبيق الإدارة الإلكترونية بصورة مصغرة وبأساليب بسيطة، لم تصل إلى الصورة الرسمية إلا متأخراً، حيث بدأت بظهور في أواخر عام 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي.[1]..

ومنه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن ، انطلاقا من التغير الحاصل في مفاهيم الادارة العامة، ومن مضامين الخدمة العامة ، كمحصلة للتحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي ، إلى شكل يرتكز على أساسا على تقنيات الانترنت ، والانترنت والبرمجيات لتلبيه حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الافراد على عمل الحكومات.

وتتمثل مبادئ الإدارة الإلكترونية في تقديم أحسن خدمات للمواطنين التركيز على النتائج وذلك من خلال تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع * سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع تخفيض التكاليف التغير المستمر[2]

اما اهدافها فتتجلى في التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد. اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي

[1] ياسين سعد غالب ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية ، المملكة السعودية ، معهد الإدارة العامة2005 ، ص 238،

[2] عمار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، بيروت، دار الغرب الإسلامية ، 2006 ، ص 189.

وتعقيداته التوجه نحو شفافية العمل الإداري وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء والمواطنين، الموردين..... إلخ[1].

وانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية شملت عدة مراحل وسنقوم بعرضها على النحو التالي:[2]

1- مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة: حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية ، ومحاولة تنميتها وتطويرها ، وبذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية ، إذا يستطيع المواطن تخليص معاملاته ، وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة

2- مرحلة الفاكس والهاتف الفاعل: تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن العامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل، والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة، حيث يمكن للأفراد الاستفسار عن الإجراءات والأوراق والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سهلا ويمكن لهم أيضا استقبال إرسال الأوراق واستمارات وغيرها

3 - مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة: هي المرحلة الأخير وفق ما يرى أصحاب هذا الاتجاه، والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية يقارب 30% من المواطنين، ويجب أن يصاحب ذلك توفير الحواسيب، سواء بشكل شخصي، أو عن طريق الأكشاك، أو في مناطق عمومية ، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة وفي متناول الجميع باستخدام شبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، بالشكل المطلوب وبأسرع وقت وأقل جهد وأقل تكلفة ممكنة ، وبأكثر فعالية

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، الإدارة الإلكترونية ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ص 39.

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق.

كمية ونوعية ، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية ، تقبلها ، تفاعل معها ، تعلم طرق استخدامها.

المطلب الاول

التحول الرقمي للبلدية التقليدية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي يعد بحق نمطا جديدا من الإدارة الحديثة، ترك آثار 1 واسعة وإيجابية على مجالات عمل الجماعات المحلية والهيئات الإدارية واستراتيجياتها ووظائفها، فالواقع أن هذه التأثيرات لا تعود في جانبها الأكبر للبعد التكنولوجي فحسب، بل ترجع أيضا إلى تطور المفاهيم الإدارية المتراكمة لعقود عديدة، والتي أصبحت تركز على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري.

وقد كان لتوجه الجزائر كغيرها من الدول، نحو الالتحاق بعصر الرقمنة ومجتمع المعرفة دور في محاولتها ترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العامة، عن طريق تبني جملة من التعديلات الضرورية على وظائفها الإدارية التقليدية، نحو نموذج يقوم على رقمنة الإدارة هياكل وخدمات بهدف تفعيل مخرجات الثورة الإلكترونية وتجسيد التغييرات العميقة التي تترتب عليها في البيئة الإدارية وأساليبها، خاصة أن هذه الأخيرة تمس في صميمها العمل على ضمان الانتقال السليم للإدارة الجزائرية.

تمثل الإدارة الالكترونية مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات العامة الالكترونية، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الالكترونية المختلفة، وينطلق ذلك من الاستخدام الأمثل المختلف الأجهزة والمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتقدم حلول للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي، كما يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا للإدارة الالكترونية وتعبيرا عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، وكوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة

المواردها وتنفيذ سياساتها وخططها بسرعة ونجاعة عالية ، ومن خلال هذا المطلب سنستعرض واقع الرقمنة في الجزائر من خلال التعرض المشروع الرقمية وكذا مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر ثم أهم معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.

الفرع الاول: استراتيجية تحول المعلومات الورقية الى الكترونية

تم ربط الجزائر بالأنترنت عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST في مارس 1994 وذلك في إطار التعاون مع اليونسكو بهدف إقامة الشبكة الإفريقية للمعلومات (RINAF) والتي تلعب فيها الجزائر – بحكم موقعها – بؤرة الانطلاق، إلا أن طاقة الخط التي تم بها ربط الجزائر بالمدينة الإيطالية بيزا كانت ضعيفة 96 كيلوبايت / ثا ثم طورت عام 1997 م إلى 256 كيلوبايت ثا باستخدام الألياف البصرية والارتباط غير باريس الفرنسية، وقد تم ربط الجزائر في نهاية 1998 عن طريق واشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي MAA بطاقة 101 ميغابايت نا وفي شهر مارس 1999 أصبحت طاقة ارتباط الجزائر 02 ميغا بايت / ثا².[1]

وفي أكتوبر 2006م أعلنت في تقرير لها، أن عدد المستخدمين في الجزائر قد بلغ 3 ملايين مستخدم بحلول جويلية 2006 م في حين بلغ عدد من يستخدم الانترنت عالي السرعة (ADSL) منهم 700 ألف مستخدم، أما إحصائيات سبتمبر 2007 م فتشير إلى أن عدد المستخدمين قد بلغ 4 ملايين وفي فيفري 2008م يكون عدد مستخدمي الإنترنت الجزائريين قد وصل إلى 5 ملايين، أما عدد مقاهي الانترنت فقد وصل إلى 6000 عبر 1541 بلدية على مستوى القطر الوطني وقد اعترضت في البداية انتشار الانترنت بشكل واسع في الجزائر، مجموعة من العوائق تتلخص في ارتفاع أسعار الهاتف الثابت والتي وصلت إلى نسبة % 200 عام 2003م، وبطء الشبكة، بالإضافة إلى هيمنة " الجزائرية للاتصالات " على الخدمة إلى غاية 2006 م، أين دخلت شركات أخرى منافسة في هذا

[1] بختي إبراهيم، الإنترنت في الجزائر، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 01 2002، ص 31

المجال أوراسكوم المصرية، ومن الأسباب المعيقة كذلك ارتفاع أسعار الحواسيب مقارنة مع ما هو عليه الحال في الدول الخليجية مثلا، هذا ما زاد من اهتمام المستخدمين بمقاهي الانترنت بعد أن افتتح أول مقهى انترنت في الجزائر عام 1997.[1]

الفرع الثاني : تحسين وترشيد الخدمات الادارية

يتطلب تحسين وترشيد الخدمات الإدارية العامة العمل بجهد وجدية للرفع من مستوى كفاءة الإدارة وترقية التعاملات اليومية والدورية بينها وبين المواطنين ، لذلك لم يكن إتجاه الجزائر نحو تبني مشروع رقمنة الإدارة والحكومة تحت مسمى "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 غريبا، باعتبار سعيها مبدئيا نحو ربط المؤسسات الإدارية في الدولة بشبكات اتصال تكون في مجموعها بمثابة بوابة رقمية حكومية تسمح بالتواصل فيما بينها ومع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة من أجل دفع مخططات التحول الإلكتروني للخدمة العامة كأحد أشكال الحكم الإلكتروني.[2]

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا رئيسيا لتحضير البلاد المواجهة تحديات العولمة، واستراتيجية الجزائر الإلكترونية تهدف إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم وتتمحور خطة هذه الاستراتيجية كما يلي[3] :

---

[1] باديس لوئيس جمهور الطلبة الجزائريين والإنترنت، مذكرة لنيل الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 2008، ص 61.

[2] يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013 مجلة معارف قسم العلوم القانونية، المجلد 09، 18 جوان 2015، ص 220

[3] فريشي هاجر وآخرون، جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، ديسمبر 2019، ص 09.

1 – تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية:

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، وفي هذا السياق تم وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية، وهي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البني الأساسية المعلوماتية.
- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لقائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى[1].

2– تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات

استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات ولهذ اتم إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي من خلال الأهداف التالية:

- دعم تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات.
- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات[2].

3–تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال

[1] عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016، ص91 .

[2] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص 221.

- إعادة بعث العملية عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات الى تدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفئات المجتمع.
- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الإنترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة... إلخ. [1]

4-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
- تأمين الشبكات . نوعية خدمات الشبكات.
- التسيير الفعال لاسم نطاق«DZ»

5-تطوير الكفاءات البشرية

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجميع الفئات الاجتماعية. [2]

6- تدعيم البحث والتطوير والابتكار

يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1] العربي بوعمامة ورقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية (رهانات ترشيد الخدمة العمومية مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، 2014 ص41.

[2] القرع مصطفى وعمايدية فايزة، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية، المكتبة القانونية العربية، 2016pdf.

7- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات[1].

8- الإعلام والاتصال

- إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.
- إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

المطلب الثاني

اثر التحول الرقمي على البلدية

تتم عملية رقمنة البلدية من خلال استخدام وسائل وتقنيات الكترونية حديثة لرقمنة كل ما هو موجود على مستوى البلديات وإخضاعها للتسيير بطريقة آلية لتحقيق الشفافية والفعالية من جهة والمواكبة التطور من جهة أخرى.[2]

جاءت عملية الرقمنة كتجسيد لمخطط عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية وتحويلها إلى إدارة الكترونية والذي شرعت فيه الوزارة مع بداية عام 2014 ، وهذا كله للوصول إلى بلدية الكترونية عصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية خدمة للمواطن[3].

[1] القرع مصطفى وعما يدية فايزة، مرجع سابق .

[2] www.interieur.gov.dz

[3] www.interieur.gov.dz

تجسدت معالم رقمنة البلدية في الجزائر من خلال الأساليب المبتكرة في تسيير وإدارة مختلف المصالح على مستوى البلدية بطريقة الكترونية، وقد مس هذا الإجراء بصفة أولية مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر من أكثر المصالح التي يتوافد إليها المواطن للاستفادة من خدمات معينة، وذلك من خلال حفظ سجلات الحالة المدنية في السجل الوطني الآلي المخصص لذلك وتحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية بالإضافة إلى إطلاق خدمات الكترونية تمكن المواطن من الحصول على وثائقه دون التنقل للبلدية وهذا كله لتقريب الإدارة من المواطن وضمان جودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف البلديات.

الفرع الاول :التنظيم والقيادة الالكترونية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربطته بالبلديات وملحقاتها الإدارية طبقا لما ورد في المادة 25 مكرر من القانون 14-08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435، الموافق ل 9 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70- 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق ل 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية بنصها : " يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية..... "[1]

يعمل هذا السجل بواسطة وسيلة رقمية تعمل على تركيز كافة عقود الميلاد وعقود الزواج وعقود الوفيات وكذا التعديلات والاغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي تم تدوينها .[2]

يتم تسليم نسخ رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى كافة البلديات وملحقاتها الإدارية بواسطة ضباط الحالة المدنية، على أن تقدم طلبات تسليم النسخ الأصلية من العقود الرقمية على مستوى هذه البلديات وملحقاتها.[3]

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 49 ، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014 ، المادة 25 مكرر ، ص 4.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 ، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014، المادة 25 مكرر 1، ص 4.

[3] المرجع نفسه ، المادة 25 مكرر 2، 3 ص 4، 5

يخول ضباط الحالة المدنية للبلديات وملحقاتها الإدارية صلاحية توقيع نسخ عقود الميلاد وعقود الزواج وعقود الوفاة ودمغها بأختامهم.[1]

وترجع أسباب إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إلى عدة عوامل نذكر منها:

-توجه الدولة نحو عصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية.

-المعاناة المستمرة للمواطنين من مشاكل وأعباء التنقل كل مرة إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية.

-إنشاء قاعدة معطيات وطنية تسمح بتجسيد متطلبات الإدارة الالكترونية وتقديم خدمات معلوماتية للمواطنين

وقد ساهم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أيضا في تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن من خلال إعفائه من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة فيه وهذا طبقا لما ورد في المادة 2 من المرسوم التنفيذي 15-204 المفرح في الشوال عام 1436 الموافق ل 27 جويلية 2015 المتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بنصها : " يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية في إطار الإجراءات الإدارية التي تدرسها، ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني[2].

أولا :اصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية

بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 8 صفر عام 1437 الموافق ل 10 ديسمبر 2015 و معلق بالصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، يتم إصدار

[1] المرجع نفسه، المادة 25 مكرر 4، ص 5.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 ، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015 ، المادة 2، ص 16.

وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم محمرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقة الحالة المدنية المرسلة الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا ما تم إعدادها وفقا للتشريع المعمول به[1].

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 17 فيفري 2014 قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات وذلك في الملحق المرفق بهذا المرسوم طبقا لما ورد في المادة 2 منه. [2]

ثانيا :استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية

في إطار تجسيد عملية رقمنة البلدية تم تحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق بيومترية الكترونية وتمديد صلاحيتها، وقد شمل هذا الأمر بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بالإضافة إلى رخصة السياقة والذين تكون عملية تجديدهم بطريقة آلية تهدف إلى تخفيف الإجراءات الإدارية في الحصول عليها.

1/ جواز السفر البيومتري الالكتروني :

طبقا للقرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011 حدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني انطلاقا من تاريخ 5 جانفي 2012[3] ليتم تعميم هذا الأمر على مستوى البلديات انطلاقا من شهر مارس من عام 2015 بعدما كان الأمر متعلقا بالدوائر فقط.

2/ بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، المادة 2، ص 6.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة 26 فيفري 2014 ، المادة 2، ص 6.

[3] راجع المادة الأولى من القرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011.

بالرجوع للمادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 14317 المؤرخ في 18 أفريل 2017 تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني، ولقد حدد هذا المرسوم مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والممثلة في البلديات، كما حدد أجالها وكيفية تجديدها[1].

3/ رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 1 أفريل 2018 على استصدار أول رخصة سياقة بيومترية الكترونية وهذا في إطار تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية وبلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عن طريق اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة، وقد أعلن الوزير عن تزويد البلديات خلال شهر ماي من هذا العام بالقارئات الالكترونية التي ستسمح بقراءة هذه الوثيقة الالكترونية وقد تم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان 2018 ، أما باقي بلديات الوطن فسيكون هذا الأمر قبل نهاية عام 2018[2].

4/ مشروع الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية عن مشروع الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية الiاي سيسمح بحذف كافة الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيومترية، ويتم حاليا العمل بهذا الشباك على مستوى ثلاث بلديات في الجزائر العاصمة، وسيتم تعميمه على كل البلديات خلال عام 2018 وهذا ما سيسمح بترشيد النفقات وتخفيض تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستمارات[3].

[1] راجع المواد 6، 9، 17 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وآجالها

[2] www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

[3] 80-2018-www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

الفرع الثاني : الرقابة والتخطيط الالكتروني

انطلاقا من قطاعات الحكومة ، التعليم العالي، التربية ، الصحة العمومية ، العدالة ، المصارف والمالية حاولت الحكومة الجزائرية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحديث الممارسة الادارية وربط الهياكل الادارية بكل القطاعات المعنية ضمن نظام شبكي[1].

حيث أن رفع كفاءة القوى العاملة التقنية والفنية ، التي تطرح كضرورة ومطلب أساسي في التحول الناجح نحو الإدارة الالكترونية ، أصبحت مهمة قبل التفكير في شكل التحول الالكتروني للادارة العامة المراد إتباعه ، و ضمن هذا الإطار تركز المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر الالكترونية على تطوير الكفاءات الإستراتيجية ، و تنطلق من وجوب تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الموارد البشرية ، تهدف تعميم أفضل وكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وكذا ضمان تملكها على مستويات عدة ومختلفة ، إذ تتجه الإستراتيجية الالكترونية الجزائرية لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسين هما:

1-إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

2- تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

والملاحظ لهذين الهدفين يمكن أن يسجل غياب التركيز على الدورات التكوينية لموظفى مؤسسات الخدمة العمومية ، فالتغلب والتمكن من الاستخدام الجيد للتقنية يطرح ضرورة تزويد الإدارات التي تشهد عملية تحول الكتروني بموارد بشرية مؤهلة في مجال التقنية الحديثة ، تضطلع داخل الإدارة بمهام التدريب ، الصيانة التقنية لتسهيل مراحل التحول

[1] خلادي ، عبد القادر " التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة (تحدي استراتيجي للإدارة في الوطن العربي المؤتمر العربي الثالث البحوث الإدارية والنشر، القاهرة 14 ، 15 ماي 2003 ، ص 5

الالكتروني ، والتمكن من تخفيض حدة مقاومة التغيير التكنولوجي داخل الإدارة العامة ، وهنا يمكن للجزائر أن تقوم بتسخير الطاقات العلمية من مهندسين وتقنيين.

كما يمثل إعادة بعث عملية أسرتك أحد الخطوات التي تهدف للرفع من نسبة مستخدمي ومالكي الحواسيب ، كما يسجل وجود توجه نحو اعداد ملف حول المقاربة الجديدة لهذه العملية ، وإعداد ملفات أخرى تسمح بالاستفادة من الحواسيب لصالح العاملين بمختلف الإدارات العمومية ، وقطاع التربية ، الصحة ، وأصحاب المهن الحرة ، وفئة المعوقين لتسهيل اندماجها في النشاط الاقتصادي ، والسياسي ، والاجتماعي للبلد ، اضافة الى إدراج مادة الإعلام الآلي في الجزائر كمادة تعليمية جديدة في مرحلة السنة الأولى ثانوى كتوجه ايجابي ومبادرة مهمة في القضاء على الأمية الالكترونية، وتكوين موارد بشرية في تكنولوجيا.

وانطلاقا من أن المؤسسات العامة تمثل جهات وديعة لآمال الجماهير في المستقبل ، ووسائل لتنفيذ هذه التطلعات ، أصبح بوسع البرامج المستندة للأداء أن تحسن الفعالية[1] ، وهو ما يلزم وجود كفاءة العاملين بالادارة.

واذا كانت بطاقة السحب المغناطيسية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر ستعوض الصك البريدي ، فان الأمر يتطلب أن تحظى بقدر أكبر من الاهتمام من قبل الجمهور ، الذي يجب تحسيسه هو الآخر وحثه على ضرورة ، واهمية استخدام هذه الوسيلة المالية الجديدة ، وهي المهمة التي توكلها المؤسسة إلى أعوان بريد الجزائر وبالخصوص أعوان الشبابيك[2].

[1] اللجنة خبراء الإدارة العامة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، " تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية " ، موجز تقرير الأمانة العامة ، بيروت ، 2002 ، ص 12

[2] N° 63, "Utilisation de la carte CCP", Le facteur, Direction de la cmmunication d'Algérie poste, Janvier 2009, p 09

بالموازاة مع ذلك يتطلب الأمر إعادة تأهيل الكوادر البشرية داخل الادارات العمومية ، وحتمية الاستفادة من الإمكانات المتاحة ، ولعلى هذا ما يؤكده خطاب رئيس الجمهورية ، والذي يوحي بمتطلب إدماج موارد بشرية ذات كفاءة عالية ضمن قطاع الخدمة العمومية ... ". إنه لم يعد لدينا عذر نتذرع به فيما يتعلق بسوء تأطير إدارتنا ، وخدماتنا ، ومشاريعنا، في بلد يرتاد جامعاته 9 ملايين تلميذ في التعليم الابتدائي، والمتوسط والثانوي ، و 600000 في التكوين المهني ، فهذه المعاينة تستوقفنا عند ضرورة التوصل إلى حلول بغية دمج هذه القدرات في دواليب الإنتاج وإدارة البلاد ..[1]

مما سبق يمكن القول أن تطوير مستوى العاملين بالادارة العامة كأحد أوجه المعادلة الخاصة بترشيد وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، يتطلب بالاساس إعادة النظر في كفاءة العاملين ، من خلال دمج الموارد البشرية للمنظمات العامة ضمن برامج رفع المستوى التأهيلي ، تهدف التوافق مع مستجدات ، وواقع هذه المؤسسات في ظل استراتيجية التحول الرقمي ، وتحسين مردود موظفي الخدمة العامة ، وتجاوبهم مع هذا الوافد الجديد.

[1] وزارة الشؤون الخارجية ، كلمة عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية في افتتاح ندوة الحكومة والولاة بقصر الأمم 25/06/2006 ، على الموقع تاريخا
لإطلاع 2018/06/19 http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/06/26/2006

المبحث الثاني

مظاهر الرقمنة على مستوى البلدية

تهدف الدراسة إلى مناقشة مظاهر رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، حيث أصبحت الخدمة العمومية محل اهتمام متزايد، وللنهوض والارتقاء بهذه الأخيرة وتحسين صورة الإدارة لدى المواطن ركزت الحكومة أساسا على إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية بحكم أنها المسؤولة عن تقديم هذه الخدمة وباعتبارها الأكثر احتكاكا بالمواطن، وكان النصيب الأكبر للبلدية حيث تعتبر من أهم المؤسسات التي تتعاظم حاجتها يوما بعد يوم لتبني مفهوم الإدارة الإلكترونية. فمن خلال ورقتنا البحثية توصلنا إلى أن عصرنة الجماعات المحلية في سبيل تحسين أداء الخدمة العمومية ساهم بشكل ملحوظ في تجويد الخدمة المقدمة للمواطنين، فمشروع البلدية الالكترونية كان له مظاهر فعّالة في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية.

المطلب الأول

استحداث السجل الوطني الالي للحالة المدنية

يعد السجل الآلي الوطني للحالة المدنية عبارة عن سجل الكتروني يحتوي على معلومات متعلقة بالأفراد والواردة في سجلات الحالة المدنية ممركز لدى وزارة الداخلية، وقد ثم استحداثه بموجب الأمر 14/08 المعدل والمتمم للأمر 70/20 المتضمن قانون الحالة المدنية. وهو صورة عن رقمنة الدولة لمصلحة الحالة المدنية معتمدة في ذلك إتباعه بجملة من المراسيم والتنظيمات المحددة لكيفية تطبيق المواد المضافة أو المعدلة لتنظيم الحالة المدنية تنظيما رقميا، بهدف الانتقال بها من النموذج التقليدي المتعب إلى النموذج الرقمي الالكتروني المتطور[1] . سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة ظروف نشأة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ثم أهداف استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

الفرع الاول : مراحل تطور السجل الوطني الآلي

أولا) انشاء المرصد الوطني للمرفق العام

بعد التطور التكنولوجي الحديث للإعلام والاتصال قام المشرع بتعميمها على المرصد الوطني للمرفق العام الذي يعتبر هيئة استشارية من أجل وضع قواعد وتدابير لتحسين وضع المرفق وتسييره وسعت إلى وضع شبكات ربط ما بين المؤسسات وما بين الوزارات تكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي ستسمح بالتواصل مع الهيئات جاهدة لتحسين الخدمة المقدمة للمواطنين والوقوف على حجم النقائص والمشاكل التي تتخبط فيها معظم البلديات، والتأكد من أن معظم البلديات مزودة بالإعلام الآلي والتكنولوجي العصري[2] من أهم الأعمال التي قامت بها هي: وضع لافتات ضوئية إعلامية من أجل تسهيل الخدمة للمواطنين من طرف مرفق الحالة المدنية، وتزويد المكاتب بالإعلام الآلي المتطور مازالت للأسف بعض البلديات تستعمل طريقة الكلاسيكية لاستخراج وثائقها بسبب عدم ربطها بالشبكة الالكترونية.

ثانيا) إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

[1] سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 2 ، العدد 1 ، الجزائر ، مارس 2022، صفحة 29

[2] بن زيان أحمد، حاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3 ، الجزائر ، سنة 2018 ، صفحة 201

صدر السجل الوطني الآلي بموجب القانون رقم 14/08 ، يعتبر من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث يضم عقود الحالة المدنية الرقمية (الميلاد، الزواج، الوفيات لكل بلديات الوطن، أين تم ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية و المؤسسات العمومية الأخرى والمصالح المركزية لوزارة العدل[1] : يهدف إلى تكوين قاعدة معطيات شاملة تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية لأي شخص ومن أي بلدية دون التنقل إلى البلدية الأصلية بصفة آنية، ويمكن الجالية الجزائرية أيضا المقيمة بالخارج من تقديم طلب الحصول عليها من ممثلي الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها[2].

تجسيدا لمظاهر العصرنة أصدر مرسوم تنفيذي رقم 15/315 متعلق بإصدار نسخ ووثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، حيث يتم إصدار هذه الوثائق من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وبتوقيع إلكتروني، مما يجعل هذه الوثيقة تتمتع بنفس الحجية التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية[3].

من أهم مظاهر عملية الرقمنة حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين حيث تحولت بعض الوثائق الورقية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحيتها ويتم تجديدها آليا وتسمى بالوثائق البيومترية ومن بين هذه الوثائق جواز السفر البيومتري وهو عبارة عن وثائق هوية بيو مترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة إلكترونيا يمكن استخدامها للمصادقة على هوية الأفراد و تستخدم هذه الوثائق تقنية البطاقات الذكية، وتحتوي على شهادات إلكترونية للدولة الجزائرية ومعلومات الحالة المدنية

[1] يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6 ، العدد 1 ، الجزائر ، سنة 2020، صفحة 47

[2] كحل الرأس سمية، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات المجلد 6، العدد 1 ، الجزائر ، سنة 2021، صفحة 246

[3] حمدي جليلة ايمان بورايو محمد ياسين واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة وطنية للدراسات العمومية الأكاديمية، المجلد 3 ، العدد 2، الجزائر، سنة2020 ، صفحة343.

لصاحبها [1]. كذلك بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية بالرجوع للمرسوم الرئاسي رقم 17/143 المؤرخ في 18 أفريل 2017 تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني، ولقد حدد هذا المرسوم مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والممثلة في البلديات ، كما حدد أجالها وكيفية تجديدها [2]. " نفس الأمر بالنسبة لرخصة السياقة البيومترية الإلكترونية و التي أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 1 أفريل 2018 على استصدار أول رخصة سياقة بيومترية إلكترونية، وهذا في إطار تمكين المواطن من الإستفادة من خدمة عمومية ذات جودة عالية وبلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عن طريق اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة[3].

الفرع الثاني : الاصلاحات القانونية المواكبة لرقمنة مرفق الحالة المدنية

أولا) الاصلاحات القانونية المواكبة لعصرنة مرفق الحالة المدنية

سعى المشرع الجزائري إلى تنظيم الحالة المدنية للأفراد بشكل يضمن فيه تقديم جودة عالية لهم وتسهيل عملية استخراج وثائقهم من خلال تعديل قانون الحالة المدنية، واستحداث هيئات إدارية في سبيل ذلك. كما أنه نظم مرفق الحالة المدنية على مستوى البلديات بما يتناسب مع مقتضيات الخدمة العمومية.

قام المشرع بإحداث إصلاحات تشريعية لتطوير وعصرنة مرفق الحالة المدنية، من أهمها تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 وتعديل سنة 2017.

1-أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون رقم 14/08

تم تعديل القانون رقم 20/70 المتعلق بالحالة المدنية بموجب القانون رقم 14/08 ، الذي اكمل الفصل الثاني منه بعنوان السجلات وجداول سجلات الحالة المدنية بقسم رابع

[1] المواد 6، 9، 17 ، من المرسوم الرئاسي رقم 17/143 المؤرخ في رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل2017 ، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وأجالها.

[2] يحياوي سمية، المرجع السابق، صفحة 48

[3] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 254

بعنوان السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، في المواد من 25 مكرر إلى المادة 25 مكرر 5 حيث سن هذا القانون على مجموعة من التعديلات الجزئية نذكر منها:

1-1 التغيير في قائمة مطبوعات الحالة المدنية

تقوم البلدية بإصدار هذه المطبوعات، حيث كانت تشمل 36 وثيقة، قلص هذا العدد الكبير إلى 29 وثيقة سنة 2010 ثم تم إلغاء بعضها ليصبح عددها 14 وثيقة. تستعمل 12 منها في البلديات تستخرج من قبل المواطن، بينما تستعمل وثيقتين منها مابين المصالح المختصة[1] .

1-2 تمديد صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية:

حيث كانت مدة صلاحية وثيقة عقد الميلاد قبل تعديل 2014 سنة واحدة، لتصبح بعد التعديل صالحة لمدة 10 سنوات مالم يحدث تغيير في الحالة المدنية للشخص المعني، أما بالنسبة لوثيقة عقد الوفاة أصبحت مدة صلاحيتها غير محدودة[2].

1-3 مرسوم تنفيذي رقم 14/363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014:

يتعلق هذا المرسوم بإلغاء الأحكام المتعلقة بالتصديق طبق الأصل من نسخة الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، صدر عن وزارة الداخلية ضمن إجراءات تحسين الخدمة العمومية والقضاء على بيروقراطية الإدارة.

1-4 إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

حيث صدر في هذا الشأن المرسوم رقم 15/204[3] يسمح بإصدار النسخ بطريقة إلكترونية وبتوقيع إلكتروني وذلك من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وكذلك صدر مرسوم تنفيذي رقم 15/315 يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية إلكترونية[4] .

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14/75 ، المؤرخ في 17 فيفري 2014 ، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 11، المؤرخة فيفري 2014 ، صفحة 6

[2] جدال جلال، مصايد عمر ، المرجع السابق، صفحة 62.

2 -أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون رقم 17/03

كان آخر تعديل لقانون الحالة المدنية بموجب قانون رقم 17/03 ، وتم استكمال سلسلة الإصلاحات التشريعية بالقانون رقم 15/03 المتعلق بعصرنة العدالة[1]. تضمن أحكام خاصة بالتصديق الإلكتروني للمحررات والوثائق القضائية، بما فيها تلك المتعلقة بالحالة المدنية الصادرة عن الجهات القضائية، والمتعلقة بتسجيل العقود المغفلة أو تصحيح وتعديل العقود ومهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها بتوقيع إلكتروني[2].

وعموما أبرز التعديلات التي جاء بها قانون رقم 17/03 يتضمن الحالة المدنية، تتمثل في:

2-1 استحداث مادتين جديدتين

هما المادة 38 مكرر تم استحداثها بموجب القانون رقم 17/03 المادة 2 منه، تسمح بتقديم طلبات التصحيح للأخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية أو تعديلها أو إبطالها إلكترونيا. والمادة 52 مكرر بموجب المادة 4 من نفس القانون، والتي من خلالها يسهر وكيل الجمهورية بتنفيذ الأوامر والقرارات المتعلقة بتصحيح عقود الحالة المدنية، بإعطاء تعليمات إلى ضباط الحالة المدنية في دائرة اختصاصه بشأنها.

---

[3] المرسوم التنفيذي رقم 15/204 مؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، جريدة رسمية عدد 41 ، صادرة بتاريخ 29 يوليو2015 ، صفحة16

[4] لمرسوم التنفيذي رقم 15/315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، جريدة رسمية عدد 68 ، صادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، صفحة 6

[1] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 257

[2] التوقيع الإلكتروني هو وسيلة توثيق عبارة عن بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة ببيانات إلكترونية أخرى، والتصديق الإلكتروني هو مجموعة الإجراءات التي تسمح بتسيير الشهادات الإلكترونية وإصدارها أو إبطالها وتستعمل للتحقق من التوقيعات الإلكترونية وتحديد الطابع الزمني الذي يسمح بمعرفة الساعة التي تمت فيها كل عملية بن زيان أحمد، حاجة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 85.

2-2 توسيع الاختصاص الإقليمي للمحاكم:

وذلك في عملية تصحيح الأخطاء الواقعة على وثائق الحالة المدنية وتسجيل العقود وتعديلها[1]. في سبيل ذلك تم تعديل المواد التالية:

. المادة 49 من قانون الحالة المدنية بموجب المادة 3 من القانون رقم 17/03 حيث يتم التصحيح بموجب أمر يصدره رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني لأي عقد أو مقرر قضائي حتى ولو تم تسجيلها أو تحريرها خارج دائرة اختصاصه بموجب عريضة مقدمة من وكيل الجمهورية.

. المادة 51 من القانون رقم 17/03 عدلت هذه المادة، فجاءت لتوسيع الاختصاص

الإقليمي لوكلاء الجمهورية في عملية التصحيح الإداري في وثائق الحالة المدنية إلى جميع أنحاء الوطن.

. أضيفت فقرة 3 إلى المادة 52 من قانون الحالة المدنية تتولى النيابة العامة إحالة الحكم الصادر والعمل على تسجيله، ويمكنها أن تلجأ في ذلك إلى الطرق الإلكترونية.

تعديل المواد 98 99 101 من قانون الحالة المدنية بالنسبة لعقود الحالة المدنية بالخارج تسجل العقود التي لم يتم تسجيلها بالبلد الأجنبي بسبب عدم وجود عقود كتابية بها أو بسبب عدم التصريح بها، أو إتلافها أو ضياعها في السجلات القنصلية، بموجب حكم من رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني بطلب من المعني مباشرة، أو عبر مركز دبلوماسي أو قنصلي بعد ما كان هذا الاختصاص يقتصر على محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة.

[1] أحسن رابحي، تنظيم الحالة المدنية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، عدد 2 الجزائر ، أكتوبر 2014 ، صفحة 130

يؤول تصحيح الأخطاء التي تضمنتها عقود الحالة المدنية المحررة بالخارج، إلى رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني، الذي يصدر أمر تصحيحها، وبعد صدورها يرسلها مباشرة إلى وزارة الشؤون الخارجية التي تحتفظ بالأصل الثاني من السجلات القنصلية.

توسيع الاختصاص الوطني لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية المتعلقة بتصحيح عقد مسجل في سجلات الحالة المدنية، حيث يصدر حكم من أي محكمة عبر التراب الوطني لمهره بالصيغة التنفيذية.

الهدف الأول من عصرنة مرفق الحالة المدنية باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، هو محاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله، فالنظام الآلي يعطي نتائج تقنية لا مجال للخطأ فيها، وهو يحقق سهولة في الانجازات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات، ومن سمات هذا النظام الآلي يوفر المعلومات ببساطة ويسرو بالتالي تحسين الخدمات المقدمة .

المطلب الثاني

استحداث الوثائق الالكترونية

حكمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تجسيد مظاهر العصرنة، بصفتها القطاع المشرف الأول على تسيير وتنظيم رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات، وذلك من خلال تحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحيتها، واستحداث وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونيا، تستخدم المصادقة هوية الأشخاص[1].

[1] نوال بوعيدالله ، رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون رقم 14/08 مجلة القضايا معرفية مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الأنسان في الجزائر، جامعة الجلفة، المجلد 2 العدد 1 الجزائر، مارس 2022، صفحة98.

ستفصل هذا المطلب الفرعين، الأول بعنوان عقود المالة المدنية الالكترونية والفرع الثاني بعنوان الوثائق البيومترية للحالة المدنية.

الفرع الأول: عقود الحالة المدنية الالكترونية.

تم ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية بالسجل الوطني الآلي الحالة المدنية، وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية الأخرى، بتكوين قاعدة معطيات شاملة تشغل عبر كافة بلديات الوطن الإصدار عقود الحالة المدنية دون التنقل إلى البلدية الأصلية ،وتمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاص 12مباشرة عبر الانترنت وكذا طلبات التصحيح.

أولا) أنواع عقود الحالة المدنية الالكترونية

لقد أفرد المشرع الجزائري نصا قانونيا يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 15/315 الذي يحدد كيفيات إصدار شخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي الحالة المدنية بطريقة الكترونية[1].

تمتلك وثائق الحالة المرسلة بالطريقة الالكترونية نفس الشروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية[2]، وتتمثل وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات في:

1) وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية :

[1] المادة 1، من المرسوم التنفيذي رقم 15/315، يتعلق بإصدار وثائق العامة المدنية بطريقة الكترونية المرجع السابق

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 15/315 يتعلق بإصدار وثائق المالية المدنية بطريقة الكترونية المرجع السابق

وتتمثل في عقد الزواج، الدفتر العائلي البطاقة العالية للحالة المدنية، الشهادة عدم الزواج، شهادة عدم الطلاق، شهادة عدم إعادة الزواج، مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة، مستخرج من السجل الأصلي، السيادة الميلاد نسخة كاملة أو مستخرج، مستخرج عقد الميلاد الخاص، بيان الوفاء شهادة الوفاة نسمة كاملة ومستخرج رخصة الدان، شهادة الحماية والحياة.

2) وثائق الحالة المدنية المستعملة بين المصالح

تتمثل في : إعلان بيان الوفاة إعلان بيان الزواج والطلاق[1].

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 16/142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا[2] والحظ هو عبارة عن مجموع التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ التي تمثل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا[3].

ثانيا) استخراج وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية

تم مؤخرا فتح أرضية رقمية تمكن المواطن من استخراج وثائق الحالة المدنية الكترونيا دون التنقل من المنزل أو بطريقة شخصية، من خلال التعامل مع الحاسوب الالكتروني وشبكة الانترنت[4].

1/إجراءات استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد:

تمر عملية استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد بالمراحل التالية:

[1] الملحق المرسوم التنفيذي رقم 14/79، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية المرجع السابق، صفحة 6.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 16/142 المؤرخ في 5 ماي 2010، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا جريدة رسمية عند 28 الصادرة في 8 ماي 2016.

[3] بن زيان أحمد، صالحة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 204.

[4] سارة مروان المرجع السابق، صفحة 36

- وضعت ثلاث روابط الكترونية مخصصة لاستخراج وثائق الحالة المدنية، الموجودة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وهذه الروابط تخص شهادتي الميلاد والوفاء وعقد الزواج تقدم خدمات طيلة أيام الأسبوع وعلى ستار 24 ساعة، خصص لكل وثيقة رابط خاص على النحو التالي:

شهادة الميلاد:/https://etatcivil. interieur.gov.dz/actenaissance

عقد الزواج : https://etatcivil.interieur.gov.dz/actemariage/

شهادة الوفاة[1] :https://etatcivil.interieur.gov.dz/actedeces/

- بعد الولوج إلى الموقع الخاص بكل وثيقة يسلم علي المعلومات الخاصة بهوية طالب الوثيقة، والرقم التعريفي للشهادة الميلاد، رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر أو رخصة السياقة، البريد الالكتروني، رقم الهاتف علاقة طالب الوثيقة بالوثيقة، المعلومات الخاصة بصاحب الشهادة من اسم ولقب.....).

- تأكيد الطلب بتأكيد صحة المعلومات المسجلة وبذلك يكون طلب استخراج أي من الوثائق الثلاث في أرسل إلى الجهة المختصة بإصدار الوثيقة.

- طبع الوصل المثبت العملية الاستخراج من طرف المعني.[2]

2)التوقيع والتصديق الالكتروني في وثائق الحالة المدنية

[1] حفيظي ميلود العمارة محمد المرجع السابق، صفحة 49.

[2] سارة مروان المرجع السابق، صفحة 37

جاء في المرسوم التنفيذي رقم 15/315، أن نسخ وثائق الحالة المدنية المستخرجة من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يجب أن تمهر بتوقيع الكتروني موصوف[1]، والتوقيع الالكتروني الموصوف هو التوقيع الذي ينشأ على أساس شهادة تصديق الكتروني موصوفة مرتبط بالموقع دون سواه والذي يمكن من تحديد هوية واضعه المصمم بالية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الالكتروني على أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع ومرتبط بالبيانات الخاصة به بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة بهذه البيانات[2].

تصدر وزارة الخارجية والجماعات المحلية شهادة الكترونية موصوفة تستعمل التوقيع نسخ وثائق الحالة المدنية وتثبت العلاقة بين المعطيات الخاصة بالتحقق من التوقيع الالكتروني[3]. يستخدم التوقيع الالكتروني للحفاظ على مضمون وثيقة الحالة المدنية المستخرجة بطريقة الكترونية وكذا تحديد شخصية الموقع وتمييزه عن غيره واعطاء الوثيقة قيمة قانونية[4].

ثالثا) الحالات التي تطرأ على عقود الحالة المدنية

[1] المادة الثانية، من المرسوم التنفيذي رقم 15/315 ينطلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية. المرجع السابق.

[2] المادة 7 من القانون رقم 15/04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوابع والتصديق الالكترونيين، جريدة رسمية عند 6 الصادرة في 20 ربع الثاني 1436الموافق لـ 10 فراير 2015.

[3] المادة 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 15/315 يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية. المرجع السابق.

[4] سارة مروان المرجع السابق، صفحة 38.

يفترض أن تبقى الوثائق المدرجة والمسجلة في سجلات الحالة المدنية أن تبقى كما سجلت أول مرة، وفقا للشروط القانونية التي سجلت بها، والبيانات والمعلومات التي أدلى المصرحون بها دون أن يدخل عليها أي تغيير أو تبديل أحيانا تتطلب هذه الوثائق إضافة شيء إليها وتقييده في نفس الوثيقة أو إدخال تعديل عليها[1] .

" في إطار رقمنة سجلات الحالة المدنية وضع المشرع آلية جديدة لتصحيح وثائق الحالة المدنية من خلال أحكام المادة 2 من القانون رقم 17/03 المعدلة للمادة 38 مكرر، تزامنا مع عصرنة قطاع العدالة التي جاء بها القانون رقم 15/03، وهي التصحيح الالكتروني الذي يهدف إلى إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية، لاسيما أن المصالح المركزية لوزارة العدل تم ربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية[2] وعموما بعض الحالات التي تطرأ على وثائق الحالة المدنية هي:

1)تصحيح وثائق الحالة المدنية

تتولى مصلحة الحالة المدنية الموجودة على مستوى كل المحاكم والمجالس والسهر على القيام بهذه المهام، من خلال الإشراف على عمليات تصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية، للتصحيح نوعان تصحيح إداري وتصحيح قضائي[3].

1-1التصحيح الإداري:

[1] عبد العزيز سعد، **نظام الحالة المدنية في الجزائر**، طبعة ثانية منفعة ومزينة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، صفحة 203.

[2] حفيظي ميلود العمارة محمد المرجع السابق، صفحة 51

[3] عبد العزيز سعدة نظام الحالة المدنية في الجزائر المرجع السابق، صفحة 252

لقد أجاز القانون في المادة 51 من قانون الحالة المدنية لوكيل الجمهورية أن يجري تحقيقا مصلحة حول الوثيقة المشوبة بالخطأ أو النقصان، من تلقاء نفسه أو . بناءا على طلب من له ومنحه حق توجيه الأمر إلى ضابط الحالة المدنية مباشرة بقصد تصحيح الأخطاء وإتمام النقائص وتقييد ذلك في هامش الوثيقة موضوع التصحيح والمدونة في سجلات الحالة المدنية[1].

يكون التصحيح الإداري في حالة الأخطاء المادية الغير جوهرية، أي الأخطاء البسيطة، يتم هذا التصحيح بأمر من وكيل الجمهورية يفيد في سجل التصحيح الإداري، ترسل نسخة منه إلى البلدية المعنية بالتصحيح والنسخة الثانية تحفظ في الأرشيف، ونسخة ثالثة ترسل إلى أمانة ضبط المجلس القضائي الذي تقع في دائرة اختصاصه المحكمة التي قامت بالتصحيح في نهاية كل شهر[2].

1-2/التصحيح القضائي:

تكون الأخطاء الجسيمة أو البيانات المخالفة للحقيقة أو الناقصة محلا للتصحيح القضائي بناءا على طلب مكتوب على ورق عادي ببين فيه الخطأ أو النسيان الوارد في العقد. يطلب إعادة كتابته على النحو الذي يحدد ويدعم الطلب بالوثائق التي تثبت وجود الخطأ أو النقص ويقدم الطلب إلى رئيس المحكمة أو محكمة الجزائر العاصمة إذا كانت الوثيقة مسجلة بالمراكز القنصلية. يقوم رئيس المحكمة بإجراءات التحقيق ثم إصدار الأمر بالتصحيح أو الرفض، في الحالة الأولى يتم تسجيل ذلك في سجل الأوامر القضائية وترسل نسخة منه إلى ضابط الحالة المدنية وأخرى إلى أمانة الضبط بالمجلس القضائي[3].

[1] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة منقمة ومزيداء المرجع السابق، مصفحة 208

[2] جدال جلال، مصاب عمر المرجع السابق، صفحة 41

[3] درقاوي عائشة نبيلة النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الشاعر سعيدة، السنة الجامعية 2015/2016، الجزائر.صفحة 46

2) تعديل وثائق الحالة المدنية ويشمل تعديل اللقب والاسم.

2-1 تغيير اللقب

في حالة وجود سبب جدي يستدعي تغيير اللقب يطلب المعني الترخيص له التغيير لقبه ضمن الشروط المحددة[1]. يجب تقديم طلب مسبب إلى وزير العدل مرفقا بالوثائق المطلوبة و بعدها يكلف النيابة العامة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان ولادة المعني من أجل إجراء تحقيق و يتم نشر مضمون تغيير اللقب في الجرائد المحلية بمبادرة من المعني و على حسابه ليتمكن كل من لديه اعتراض أن يقدمه إلى وزير العدل في أجل ستة أشهر يقوم وزير العدل بإحالة الملف إلى لجنة مشتركة من ممثلين عنه وممثلين عن وزير الخارجية الدراسة الطلب ثم بعاد إليه ليبدي اقتراحاته ثم يحيله إلى وكيل الجمهورية الذي يعود له الاختصاص النهائي في الموافقة على تغيير اللقب و الذي يتم بموجب مرسوم ينشر في الجريدة الرسمية و تبليغ نسخة منه إلى المعني بالأمر، ثم الإشارة إليه في هامش عقود الحالة المدنية وسجلاتها[2].

2-2 تغيير الاسم: وفقا لنص المادة 57 من قانون الحالة المدنية يمكن تعديل الاسم إذا ما دعت إلى ذلك مصلحة مشروعة، سواء من أجل تعديله أو إضافة اسم آخر له بموجب أمر من رئيس المحكمة بناءا على طلب وكيل الجمهورية واستنادا إلى طلب المعني أو ممثله الشرعي، بعد إصدار الأمر بالتعديل برسل وكيل الجمهورية نسخة منه إلى ضابط الحالة المدنية وأخرى إلى أمانة الضبط التقديم منطوق الأمر على هامش الوثيقة الأصلية[3].

3)إبطال الوثائق الخاطئة للحالة المدنية

[1] المادة 56 من الأمر رقم 70/20، المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] بن عمار حنان مقني بن عمار المرجع السابق، صفحة 179.

[3] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة منقحة ومزينة، المرجع السابق، صفحة 218

نصت المادة 46 من قانون الحالة المدنية على أن حالات إبطال العقود الخاطئة أو إلغاء وثيقة من وثائق الحالة المدنية، قد تحصل عندما تكون حررت بشكل مخالف للقانون، يقدم طلب الإبطال من قبل الأشخاص المعنيين أو من قبل النائب العام الداعي النظام العام[1].

يقدم الملف إلى السيد وكيل الجمهورية مرفقا بالوثائق المطلوبة لدى المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها البلدية التي سجلت فيها الوثيقة المراد إلغائها، ملتمسا ذلك من رئيس المحكمة بواسطة عريضة إلغاء وثيقة، بعدها يصدر رئيس المحكمة حكما ببطلان الوثيقة بعد الاطلاع على أسباب الإبطال وطلبات وكيل الجمهورية وذلك على 3 نسخ تصحح البلدية على مستوى سجلاتها الوثائق الباطلة وتبعث إشعار بذلك إلى النائب العام[2].

الفرع الثاني: الوثائق البيومترية للحالة المدنية

إن التحول السريع والمتواصل للمجتمع الجزائري تولدت عنه احتياجات جديدة للمواطنين في جميع المجالات الشيء الذي استوجب ضرورة إعادة النظر في أعمال الإدارة لتكييفها مع هذه الاحتياجات والتكفل بجميع مراحل هذا التطور الطموح، ولتصيد ذلك لابد من توفير شروط مناسبة لعصرنة الإدارة والانتقال التدريجي من مرحلة التسيير الكلاسيكي إلى مرحلة التسيير الآلي، عن طريق إدخال التكنولوجية الحديثة، في سبيل ذلك أحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية[3].

أولا) بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

[1] المادة 48 من الأمر رقم 70/20 المعدل والمتمم، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] حميدي هدى نظام الحالة المدنية ودور القضاء فيه مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص أحوال الشخصية قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، السنة الجامعية2015/2014 ، صفحة67.

[3] سناء عبان، الحماية الجنائية الوثائق البيوميترية الصادرة عن الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري، فرع قانون عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019، صفحة 3

ستتطرق إلى تعريف بطاقة الوطنية البيومترية وكيفية إعدادها وتسليمها.

1/تعريف بطاقة التعريف الوطنية

وثيقة تثبت هوية صاحبها في فردية تسلم لكل مواطن جزائري، ولا يمكن لأي كان أن يحوز على أكبر من بطاقة تعريف واحدة في نفس الوقت، كما تحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر، وتحدد بخمس سنوات للقصر الذين سنهم يقل عن 19 سنة وتسري مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها، وتحتوي بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على شريحتين

تتضمن الشريحة الأولى: معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها.

تتضمن الشريحة الثانية: التطبيق من أجل التحقيق من صاحبها.

كما أن بطاقة التعريف البيوميترية تسلم مرفقة برمز سري في ظرف مغلق بوضع تحت مسؤولية صاحبها أو وليه الشرعي، فيستعمل الرقم السري من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية[1].

2 /إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية الالكترونية وتسليمها:

أ/ إعداد بطاقة التعريف الوطنية:

[1] المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاصة بالوثائق البيومترية، صفحة 1

تودع ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني، أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج، ويبلغ الطالب بإعدادها بكل وسيلة ملائمة تلغى وتلف كل بطاقة تعريف وطنية تم إعدادها ولم تسحب من قبل صاحبها، في أجل 6 أشهر من تاريخ إشعاره بالسحب ويجب على السلطة المختصة بالتسليم أن تعلم موعد تشخيص الوثيقة من أجل تعطيل الإمكانيات الوظيفية للبطاقة، حدد كيفية إلغاء البطاقة واتلافها بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية[1].

ب/ تسليم بطاقة التعريف الوطنية

- ✓ تسليم بطاقة التعريف الوطنية للمواطنين المقيمين في التراب الوطني في هذه الحالة تسلم من قبل الوالي أو موظف آخر يفوضه بهذا الغرض، على أساس ملف يحتوي على استمارة يملأها ويوقعها المعني، أو الولي الشرعي بالنسبة القصر، وترفق بما يلي:
- ✓ شهادة الجنسية.
- ✓ شهادة إقامة سارية المفعول.
- ✓ صورتان (02) شمسيتان للهوية حديثتان وبالألوان خلفية موحدة بدون إطار وباللون الأبيض.

[1] المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 10/143 المؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد 25 صفحة 10

- ✓ تسليم بطاقة التعريف الوطنية للمواطنين المقيمين في الخارج في هذه الحالة تسلم من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية أو أي موظف فتصلي آخر مؤهل يفوض لهذا الغرض.

على أساس ملف يحتوي على استمارة يملأها ويوقعها المعني، أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر. وترفق ما يلي[1]:

- ✓ شهادة الجنسية
- ✓ نسخة من بطاقة التسجيل القنصلية.
- ✓ صورتان (02) شمسيتان للهوية حديثتان وبالألوان بخلفية موحدة وبدون إطار وبالألوان الأبيض حضور طالب بطاقة التعريف الوطنية إجباري من أجل النقاط المعطيات البيومترية.

يعفى كل مواطن يحوز على جواز السفر يتضمن معطيات بيوميترية من أجل إجراء النقاط هذه المعطيات البيوميترية عند طلبه بطاقة التعريف الوطنية، غير أنه يمكن للمواطن أن يطلب إعادة إجراء النقاط المعطيات البيوميترية في حالة ما إذا استلزم الأمر ذلك.

في حالة وفاة صاحب بطاقة التعريف الوطنية، تبلغ البلدية أو المركز الدبلوماسي والقنصلي التي سجلت لديها الوفاة دون مهلة سلطة الإصدار بغرض جعل هذه الوثيقة غير قابلة للاستعمال[2].

ثانيا) جواز السفر البيومتري

[1] المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 10/143 المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، المرجع السابق

[2] المادة 20 من المرسوم الرئاسي رقم 10/143 المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، المرجع السابق

يحتاج أي شخص سواء كان مواطنا جزائريا أو أجنبيا أثناء تنقله بين الدول إلى وثائق تسمح له بهذا التنقل، ولعل أهم هذه الوثائق وثيقة جواز السفر الذي يعتبر وثيقة رسمية لها مواصفات قانونية خاصة[1]. من هنا سنتطرق إلى تعريف جواز السفر البيومتري الالكتروني، أنواعه.

1) تعريف جواز السفر البيومتري الالكترونية

جواز السفر البيومتري هو وثيقة رسمية مؤمنة ومكونة من عدة صفحات، تعد بالكربونات (مادة صعبة الإتلاف)، يتوفر على شريحة بيانات مدمجة بداخله، يتضمن جواز السفر البيومتري عناصر الأمان المرتكزة على التكنولوجيا الأكثر تطورا في هذا المجال، حيث توفر حماية صاحبه ضد كل استعمال تدليسي لهذه الوثيقة في حالة ضياعها او سرقتها او في انتحال الشخصية، وبفضل الكتابة عن طريق النقش بالليزر، وكما انه لا يمكن تغيير ولا تحريف البيانات البيوغرافية الموجودة في الجواز، كما أن صورة حامله تأخذ بعين الاعتبار احترام معايير الوكالة الدولية للطيران المدني[2].

2) أنواع جواز السفر

يوجد ثلاث أنواع وهي:

[1] قرار وزاري مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية الجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني

[2] المادة 06 من القانون رقم 14/03 المؤرخ في 20 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014، صفحة 4.

2-1/جواز السفر العادي: هو عبارة عن وثيقة رسمية تصدرها جهة إدارة مختصة لإثبات هوية صاحبها وتسمح له بالسفر والتنقل عبر الحدود، تقوم الإدارة المختصة بتسليمها لكل شخص يرغب في الحصول عليها، باعتبار أن حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه حق مضمون، وهو سند فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن مالم يكن محكوما عليها نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره.

2-2/جواز السفر الاستعجالي: يمنح هذا النوع إلى المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى مركز الدبلوماسي أو القنصلي، وهم غير حائزين على جواز السفر بيوميتري الكتروني والذين يضطرون للنقل الأسباب عائلية أو إدارية أو مهنية أو إدارية أو صحبة إلى خارج بلد إقامتهم بعد ويسلم إلى المواطنين الجزائريين من طرف المراكز الدبلوماسية أو القنصلية للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج، ويستفيد أيضا من هذا النوع المسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي والمواطنين الجزائريين الحاصلين على إقامة مؤقتة في بلد غير بلد إقامتهم وضاع منهم جواز السفر أو أتلف أو سرق، والمضطرين إلى الالتحاق ببلد أجنبي أو أكثر قبل عودتهم إلى الجزائر[1].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10/58 المؤرخ في 03 فيفري 2016 المتعلق بشروط إعداد جواز السفر الإستعجالي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عند 107، الصادرة في 07 فيفري 2016، صفحة 19

2-3/جواز السفر الدبلوماسي: هو وثيقة سفر شخصي، يصدر من مصالح وزارة الخارجية الفائدة مستخدميها العاملين بالخارج كالسفراء، والفاصل العاملين خارج الوطن، وكذا إطارات الدولة، والملحقين العسكريين ومساعديهم لدى البعثات الدبلوماسية بالخارج مدة مهمتهم[1]، أكما تمنح لأزواجهم وأبنائهم القصر وبناتهم الغير متزوجات الذين يعيشون معهم تحت نفس السقف ،ويمنح عند الاقتضاء لأبويهم الذين هما في كفالتهم وفقا لتنظيم المعمول به[2]. ولقد حدد المشرع الجزائري أن جواز السفر الدبلوماسي يسلم من قبل السلطات المختصة لوزارة الشؤون الخارجية ،كما أن له لون خاص يميزه عن باقي أنواع جواز السفر الأخرى وهو اللون الأحمر.

ثالثا) رخصة السياقة البيومترية

في إطار الاستمرار في عصرنة المرفق العام، تم تحديث وثائق الهوية والتنقل وكذا تبسيط إجراءات ومكونات ملفات الحصول عليها، تم إصدار نموذج جديد الرخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني. ومن هنا سنتطرق إلى معرفة الفئة المعنية باستصدار رخصة السياقة البيومترية، الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة، إجراءات تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية.

1/الفئة المعنية باستخراج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

يتم إصدار رخص السياقة البيومترية الالكترونية حصريا للملفات الواردة في مديريات النقل ب[3]:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 97/02 المؤرخ في 04 جانفي 1997، يحدد شروط منح وثائق السفر الرسمية التي تسلمها وزارة شؤون الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 101 الصادرة في 05 جانفي1997.

[2] المادة 02 من القانون رقم 14/03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عند 16 الصادر في 23 مارس 2014 صفحة 3

[3] المنشور الوزاري رقم06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018، المتضمن التدريبات التنظيمية للتحديات المضافة الشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية، صفحة 02

✓ السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.

✓ السائقين الجدد الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا.

2/الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

يحتوي الملف على جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد (معلومات طبية، الإقامة الزمرة الدموية، تاريخ ومكان الميلاد، الصنف المتحصل عليها إضافة لهذا يجب إدراج رقم هاتف المعني بالأمر عند حضوره لاستكمال إجراءات أخذ البيانات البيومترية التالية[1]:

- تقديم طابع جبائي أو قسيمة جبائية .
- ارفاق صورتين شمسيتين مطابقة للمعايير بخلفية بيضاء.

3/إجراءات تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

بعد إنجاز رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، يتم إرسالها إلى مصالح البلدية المكلفة بإصدارها على ما يلي[2]:

- تبليغ الشخص المعني فورا بجميع الوسائل المتوفرة للتقدم إلى مصلحة لاستلام رخصة سياقته.

---

[1] المنشور الوزاري رقم 06 المتضمن التدريبات التنظيمية للتحديات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة واصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية المرجع السابق، صفحة 03

[2] المنشور الوزاري رقم 06 المتضمن التدريبات التنظيمية للتحديات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلق الإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية المرجع السابق، صفحة 04

- يجب على المعني بالأمر التقدم شخصيا لاستلام رخصة سياقته مرفقا بشهادة التأهيل المؤقتة أو وصل الإيداع.

- يتم دعوة المعني بالأمر إلى قراءة المعلومات المسجلة على الدعامة للتأكد من صحتها.

- يتم تسجيل تسليم رخصة السياقة البيومترية لفائدة صاحبها عبر الطريقة الالكترونية دون اللجوء إلى سجل الإبداع، ويتم التأكد من هوية المعني بالأمر عن طريق مطابقة البصمات.

- لا تسلم رخصة السياقة للمعني إلا بعد تفعيلها عن طريق تطبيقة خاصة والتي تستلزم تسجيلها في البطاقة الوطنية لرخص السياقة.

خلاصة الفصل الاول :

انبرت هذه الدراسة لانعكاسات رقمنة الإدارة في قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وخاصة على مستوى البلدية على نوعية الخدمات العمومية، فبغية عصرنة وتطوير الإدارات العمومية تبنت الجزائر مشروعا وطنيا يتمثل في مشروع الإدارة الإلكترونية، وكانت وزارة الداخلية سباقة لإدخال التقنيات والخدمات الرقمية من خلال مشروع البلدية الذكية، ولعدم الاكتفاء بالجوانب النظرية والوقوف عن كثب على آثار الرقمنة على أداء ومخرجات القطاع المستهدف بالبحث، لاحظنا في ميدان مصلحتي البلدية التي شملتهم عملية الرقمنة استحسان موضفي البلدية ورأو ان مساهمة رقمنة الإدارة في ترقية وتحسين أداء ونوعية خدمات الإدارة العمومية، إذ مكنتها من الاستجابة لطلبات المواطنين بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني

دور الرقمنة في تحقيق مصالح البلدية

المبحث الأول: اهداف رقمنة مصالح البلدية

المبحث الثاني: تحديات تواجه رقمنة البلدية

تمهيد:

إن الاعتماد على أساليب تقليدية في إدارة وتسيير المرافق العمومية جعل من الخدمات العمومية المقدمة للمواطن تسير وفق وتيرة ضعيفة جدا على نحو أرهق كاهل المواطن من جهة وتسبب في ازدياد الضغوطات الممارسة على الإدارات العمومية من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع ونتيجة للتطور الحاصل في العديد من المجالات وجدت الدولة الجزائرية نفسها ملزمة على التكيف مع هذه التطورات وبدأت في وضع وتجسيد عدة مشاريع لترقية المرافق العمومية من خلال الاعتماد على احدث التقنيات والتكنولوجيات بهدف عصرنة الخدمات العمومية وإرضاء المواطن.

وقد كان مشروع ترقية وعصرنة الإدارة المحلية وتحديدا البلدية لكونها الإدارة الأقرب إلى المواطن من حيث تلبية حاجياته اليومية، من بين الأولويات التي أكدت عليها الدولة الجزائرية وحرصت على تزويدها بأحدث التكنولوجيات الرقمنة كل ما هو موجود على مستواها وتحويلها من مجرد إدارة ورقية إلى إدارة الكترونية عصرية تعمل على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

المبحث الأول

اهداف رقمنة مصالح البلدية

تهدف الدراسة إلى موضوع دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمات الالكترونية العامة لدى المواطنين ، حيث أصبحت الخدمة العمومية محل اهتمام متزايد، وللارتقاء بها وتحسين صورة الإدارة الجزائرية لدى المواطن وعصرنتها ركزت الحكومة على إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية بحكم أنها المسؤولة عن تقديم هذه الخدمة وباعتبارها الأكثر احتكاكا بالمواطنين، وكان النصيب البلدية هو الأكبر للبلدية حيث تعتبر من أهم المؤسسات التي تتوسع حاجاتها يوما بعد يوم لتبني مفهوم الإدارة الرقمية. فمن خلال دراستنا توصلنا إلى أن عصرنة الجماعات المحلية في سبيل تقديم أداء افضل واجود الخدمات العمومية ساهم في تطور البلدية والخدمات التي تقدمها للمواطنين، فالبلدية الرقمية لها دور فعّال في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية.

المطلب الأول

الاساس التشريعي لتحسين الخدمة العمومية

تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع تجسيد الإدارة الإلكترونية وهذا عبر جميع ولايات الوطن مع تحسين الخدمة العمومية وبترقية وعصرنة المرفق العام حيث سيسمح مشروع البلدية الإلكترونية للمواطن سحب جميع وثائق الحالة المدنية بواسطة الإعلام الآلي وفي منزله أو في أي مكان دون التنقل إلى البلدية، ولتجسيد هذا المشروع لا بد من تطوير التشريعات المنظمة المرفق الحالة المدنية بإدخال المعاملات الإلكترونية[1] توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح العملية [2]، وإعداد بالموازاة برنامج تنمية الكوادر البشرية من أجل مواكبة التكنولوجيات الحديثة. [3]

الفرع الاول :على صعيد الاحكام التشريعية والتنظيمية :

على صعيد الاحكام التشريعية

أ) أحكام الدستور : نجد ذكر تحسين الخدمة العمومية في الدستور ضمن أحكام المادة 99 من دستور 1996 المعدل والمتمم والتي يختص بممارستها الوزير الأول من بينها سهر هذا الأخير على حسن سير الإدارة العمومية[4].

---

[1] مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة 2007، ص 108 (2) – القانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 غشت 2014 يتمم ويعدل الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت2014 .

[2] – القانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 غشت 2014 يتمم ويعدل الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت2014 .

[3] الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 21 مؤرخة في 28 فبراير سنة 1970.

[4] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 99/05 من دستور المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06-03-2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ع 14 المؤرخة في 07-03-2016، من 30

ب) أحكام قانون رقم 11-10 [1]:

نجد فكرة تحسين الخدمة العمومية أساسها القانوني في أحكام قانون البلدية 11-10 ضمن المادة 3 منه إذ نصت في فقرتها الثانية على أن البلدية تساهم مع الدولة في الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

على صعيد الاحكام التنظيمية.

تتعدد المراسيم التنظيمية الخاصة بتحسين الخدمة العمومية في الجزائر وهي كالآتي:

أ - المرسوم رقم 88-131:

تجد فكرة تحسين الخدمة العمومية أساسها القانوني في المرسوم رقم 88-131 الناظم للعلاقات بين الغدارة والمواطن[2] ، وتجد هذا المرسوم قد اعتبر بأن الخدمة العمومية تعد أحد التزامات الإدارة ونص في مادته 21/1 على ما يلي " يجب على الإدارة حرصا منها على تحسين نوعية خدماتها باستمرار وتحسين صورتها العامة، ثم ذكر المرسوم الآليات التي تلزم الإدارة اتباعها في سبيل تحسين نوعية خدماتها أهمها:

- تطوير أي إجراء ضروري لتلاؤمها الدائم مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير.
- الحرص على أن تقتصر الأوراق المطلوبة من المواطنين على الوثائق اللازمة لدراسة الملف.
- تسليم الوثائق والعقود التي لا يتطلب تسليمها أجلا معنيا فورا" [3].

[1] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22-06-2011 يتعلق بالبلدية ج.ر.ع 37 المؤرخة في 03-07-2011، ص4

[2] المرسوم رقم 08-131 المؤرخ في 04-07-1988 ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن ج.ر.ع 27 المؤرخة في 06-07-1908- من 1013

[3] أنظر المواد من 21-10 من مرسوم 88-131 السابق ذكره .

ب المرسوم الرئاسي رقم 16-03

تجد فكرة الخدمة العمومية أساسها القانوني أيضا في المرسوم الرئاسي 16-03 المنشئ للمرص الوطني للمرفق العام[1] هذا المرسوم صدر ضمن مسعى رئيس الجمهورية الهادي إلى مواصلة الإصلاحات الخاصة بالعصرنة لخدمات المرفق العمومي واستجابة إلى تطلعات المواطنين ومقتضيات التطور التكنولوجي والتمدن والحداثة.

ت المرسوم التنفيذي رقم 14-193

تعد أحكام هذا المرسوم التنفيذي أيضا أساسا قانونيا لفكرة تحسين الخدمة العمومية في التشريع الجزائري ويتجلى ذلك من خلال العديد من نصوصه والتي نصت في مجملها على الصلاحيات التي يمارسها المدير العام والإصلاح الإداري لتحقيق التحسين في نوعية الخدمات صادرة مع الهيئات والغدارات العمومية ومنها[2]:

- دراسة سير الغدارة العمومية وتقيم ذلك واقتراح كل تدابير ترمي إلى تحسينه.
- المبادرة بكل عمل لتجديد الإدارة العمومية وعصرنتها باللجوء إلى التقنيات الحديثة في تسيير تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- دراسة واقتراح كل تدابير من شأنها تأمين العمل الإداري وتحسينه.

الفرع الثاني: على صعيد التشريع الفرعي

أ- التعليمة الوزارية رقم 1599/2011

[1] المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07-01-2016 يتضمن إنشاء المرصد الوطني المرفق العام ج.ر.ع 02 المؤرخة في 13-01 2016ص 13.

[2] المرسوم التنفيذي 14-193 المؤرخ في 03-07-2014، يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ج.ر.ع 141 المؤرخة في 16-03-2014، ص07.

صدرت هذه التعليمة من طرف رئيس الجمهورية من خلال اجتماع مجلس الوزراء وتضمنت هذه التعليمة الوزارية العديد من الإجراءات الهادفة إلى إقامة الانضباط في علاقة الخدمة التي تربط الغدارة بالمرتفقين.

ب- التعليمة الوزارية رقم 1435/2014

جاءت هذه التعليمة الوزارية أيضا ضمن إطار عام وهدف أسمى للسلطات العمومية الجزائرية والمتمثلة في عصرنة الغدارة المركزية والجماعات الإقليمية.

ت- التعليمة الوزارية 1469-2014

صدرت أيضا هذه التعليمة الوزارية بهدف التحسين المستمر للخدمات المقدمة للمواطنين في مجال استخراج مختلف الوثائق الخاصة بالحالة المدنية وعدم عرقلة مصالحهم المرتبطة بهذه الوثائق وتضمنت النص مع إجراءات عديدة في مجال هذا المجال.

إن الخدمة العمومية من أهم وظائف الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، والسعي لإيجاد أفضل الآليات لتحسين تقديم الخدمة العمومية يعني السعي إلى تحقيق رضا المواطن بل يعني تحقيق استقرار المجتمع بصفة عامة وذلك لأن تحسين طرق تقديم الخدمة العمومية بما يتماشى وحاجة المواطن تجعل هذا الأخير يشعر بالاطمئنان والثقة بالنظام الحاكم، فما هو أثر عصرنة الحالة المدنية – التي تعتبر من أهم المرافق التي يقصدها المواطن يوميا على تحسين الخدمة العمومية ستحاول الاجابة على هذا التساؤل من خلال النقاط التالية:

- الإجراءات المتعلقة باستصدار وثائق الحالة المدنية

إن آلية عصرنة و رقمنة سجلات الحالة المدنية، كان له أثر إيجابي على تحسين الخدمة من عدة نواحي تذكر منها:

أ- تخفيف عباً التنقل على المواطن:

بعد إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي يتوفر على قاعدة بيانات وطنية تشمل جميع العقود المدونة في سجلات الحالة المدنية لكافة بلديات الوطن، أصبح من الممكن للمواطن أن يستخرج نسخ طبق الأصل لهذه العقود الرقمية لدى أي بلدية من بلديات الوطن ولم يعد يشترط استخراجها من بلدية مكان الميلاد . [1]

فلمستا ميدانيا أن هذه الآلية لاقت ترحيب كبير من طرف المواطنين الذين كانوا يعانون من مشقة التنقل إلى بلديات محل تسجيل العقود الخاصة بالوثائق المطلوبة.

ب- إعفاء المواطن من تقديم الوثائق المسجلة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية

كنتيجة حتمية لرقمنة سجلات الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ألزم المشرع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية المرتبطة بهذا السجل ألا تشترط على المواطن تقديم الوثائق التي يمكنها أن تطلع عليها مباشرة على ذات السجل –[2]

وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية في الجزائر – [3]

ولقد جسد هذا الأمر على مستوى مصلحة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بإدارة البلدية حيث تكفل موظفي هذه المصلحة باستكمال ملفات الطلبات التي تنقصها وثيقة أو أكثر من وثائق الحالة المدنية الواجب توافرها في الملف وذلك بالاعتماد على السجل الوطني الآلي للحالة المدني [4]

[1] أنظر المادة 25 مكرر 3 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم بالقانون رقم 14-08 السابق الذكر.

[2] أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعضاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 41 المؤرخة في 29 يوليو 2015، ص16

[3] أنظر المادة الأولى من نفس المرسوم التنفيذي.

[4] عبد الرزاق حمداني تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية في التشريع الجزائري بلدية تبسة نموذجا مذكرة ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي تبسة 2015-2016، ص69

كما جسد أيضا على مستوى إدارة الجامعة، وذلك على مستوى مصلحة التسجيلات الجامعية، حيث نجد أن إدارة الجامعة قد ثابت عن الطالب في استخراج عدة وثائق مطلوبة بالاعتماد على قاعدة بيانات السجل الوطني الألي للحالة المدنية، في انتظار ارتباط كافة الهيئات والادارات العمومية بهذا السجل بما يضمن التحول نحو الإدارة الالكترونية.

ج- التقليص من عدد وثائق الحالة المدنية

لقد كانت قائمة مطبوعات الحالة المدنية التي تختص البلدية بإصدارها تشمل عددا كبيرا من الوثائق، حيث كان يبلغ 36 وثيقة[1]، فلص إلى 29 وثيقة في 2010 ،39[2] ثم تم إلغاء بعضها ليصبح عددها 14 وثيقة تستعمل 12 منها في البلديات وتستخرج من قبل المواطن بينما تستعمل وثيقتين منها ما بين المصالح المختصة – [3]

وهذا التقليص للوثائق المطالب بها في كل مرة، شكل ارتياح كبير لدى المواطنين، فضلا عن إمكانية استصدارها الكترونيا.

– تمديد صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية

لقد عدل المشرع من مدة صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية الإعفاء المواطن من تجديد طلبها كل مرة، وهي كالتالي:

[1] أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 72-143 المؤرخ في 27 يوليو 1972 الملغى، يتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 63 المؤرخة في 08 أوت 1972، ص 975.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 الملغى، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 54 مؤرخة في 19 سبتمبر 2010 ، ص 05

[3] مرسوم تنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فبراير 2014 ، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 26 فبراير 2014 ، ص 6.

عقد الميلاد: أصبحت مدة صلاحية عقد الميلاد هي 10 سنوات ما لم يحدث تغيير في الحالة المدنية للشخص المعني [1]. بعدما كانت مدة الصلاحية عبارة عن سنة واحدة قبل تعديل سنة 2014[2]

ولقد تم تجسيد هذا الأمر على مستوى بلديات الوطن في بداية الأمر باستعمال طابع بلون أحمر على الجانب الأيمن لوثيقة عقد الميلاد. بكتابة " صالحة لمدة 10 سنوات".

– عقد الوفاة أصبحت مدة صلاحية عقد الوفاة غير محددة، وهو أمر معقول جدا بحيث لن تتغير الحالة الشخصية للمتوفي لأن أجله قد انتهى، وهو الأمر الذي كان يسبب تذمر أغلب المواطنين سابقا قبل التعديل الذي تم في سنة 2014[3]

– إلغاء إجراء التصديق على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية[4]

من بين التحسينات التي طرأت على عصرنة الحالة المدنية هو إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية والذي يعد اختصاص أصيل لرئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة أو من يفوضه للقيام بذلك.

وهو الأمر الذي لقي استحسان كبير لدى كافة شرائح المواطنين لما لهذا الإجراء من تخفيف وتبسيط للإجراءات الإدارية.

---

[1] أنظر المادة 63 من الأمر رقم 70–20 المعدلة والمتممة بالمادة 4 من القانون 14–08 السالف الذكر.

[2] لأكثر تفاصيل حول عقد الميلاد راجع سعد عبد العزيز، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة للنشر الجزائر، ط 2 ، بدون سنة نشر ص 92 وما بعدها

[3] أنظر المادة 80 من الأمر رقم 70–20 المعدلة والمتممة بالمادة 4 من القانون رقم 14–08 السابق الذكر.

[4] تم هذا الإلغاء عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 14–363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية الجريدة الرسمية عدد 72 المؤرخة في 16 ديسمبر 2014 ، ص28

– الإجراءات الخاصة بتصحيح الأخطاء

تتمثل هذه الإجراءات في طلبات تصحيح الأخطاء الواقعة في مختلف عقود الحالة المدنية (ميلاد زواج – وفاة) والتي كانت قبل سنة 2014 تشتمل على إجراءات أقل ما يقال عنها بالنسبة للمواطن أنها مرهقة جدا، قبل أن يمسها التعديل والتحسين والتخفيف.

وستحاول أن نقارن بين ما كانت عليه إجراءات التصحيح قبل التعديل مع ما أصبحت عليه حاليا بالنسبة لعقد الميلاد كمثال:

أ– الوضع قبل سنة 2014.

كان ينص قانون الحالة المدنية على إجراءات تصحيح الأخطاء في عقود الحالة المدنية للميلاد كالاتي:

- استخراج المعني لوثيقة تدعى شهادة إثبات الشخصية، والتي تستوجب حضور شاهدين لمصلحة الحالة المدنية لاستخراجها
- ايداع عريضة متمثلة في طلب مكتوب على ورق عادي لدى وكيل الدولة مرفقة بشهادة إثبات الشخصية، ليقوم هذا الأخير برفع طلب إلى رئيس محكمة الدائرة القضائية للمكان الذي حرر أو سجل فيه العقد، والذي يصدر بدوره حكما بتصحيح الخطأ، ثم يتم تسجيل هذا الحكم فورا وبدون أي شكليات على هامش سجلات الحالة المدنية المقيد فيها العقد الذي تناوله التصحيح[1]

مع العلم أن هذه الاجراءات كانت ترهق كاهل المواطن من ذهاب ومجيء بين الحالة المدنية والمحكمة، لتصحيح خطأ لم يرتكبه هو بل حدث على إثر سهو من العون المكلف بتحرير العقد.

[1] عبد العزيز سعد المرجع السابق، ص 210

ب- الوضع بعد سنة 2014

لقد تدارك المشرع وضع تصحيح الأخطاء في عقود الحالة المدنية في مسعى منه لتخفيف وتيسير الأمر على المواطن، فلمسنا ذلك من خلال الإجراءات التالية:

* إلغاء وثيقة شهادة إثبات الشخصية من قائمة وثائق الحالة المدنية [1] ، واختصار اجراءات التصحيح في وثيقة تسعى طلب تصحيح خطأ في عقد الحالة المدنية والتي تسحب من مصلحة الحالة المدنية وتملأ من طرف المعني. وتسهيلا للعملية، فان عملية التصحيح تتم من خلال التنسيق بين البلدية والمحكمة.[2]

وبالتالي أصبح المواطن في غنى عن الذهاب للمحكمة ودفع عريضة التصحيح مما يسهم في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن ويشكل ارتياحا كبيرا لدى هذا الأخير بتخفيف حدة البيروقراطية التي طالما عانى منها ولفترات طويلة.

مع العلم أنه هناك ثلاثة أنواع من الأخطاء تتعلق بتلك التي ترتكب في عملية الرقن وأخرى تخص الهامش، إلى جانب أخطاء السجل، فعملية تصحيح الأخطاء الخاصة بالرقن والهامش تتم على مستوى البلدية فقط أما بالنسبة للأخطاء التي تقع في السجل هي التي تتطلب تدخل العدالة.

[1] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-75 السابق الذكر.

[2] أنظر المادة 40 من الأمر رقم 70-20 معدلة ومتممة بالمادة 3 من القانون رقم 17-03 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017، الجريدة الرسمية عدد 02 مؤرخة في 11 يناير 2017

وبخصوص أخطاء الهامش أوضح مدير عام عصرنة الوثائق والأرشيف أنها تتمثل في عدم ورود بيانات حالات الزواج والوفاة في شهادات الميلاد. وأوضح في هذا الجانب أنه تم تسجيل نحو 3 ملايين حالة وفاة غير مسجلة في الهامش"، على مستوى ال 1541 بلدية عبر الوطن[1]

أما بالنسبة للمغتربين فقد وضعت القنصلية الجزائرية بالخارج في موقعها الالكتروني نموذج طلب تصحيح الأخطاء الكترونيا، يملأ ويقدم من طرف المعني مع الوثائق الثبوتية المطلوب تصحيحها. ويقوم مسؤولو القنصلية بتحويل الطلب إلى الجهات القضائية الجزائرية المعنية من أجل تصحيح الأخطاء [2]

المطلب الثاني

الخدمات الرقمية المقدمة من مصالح البلدية

أصبح تبني نهج الإدارة الإلكترونية أكثر من ضرورة بل حتمية لا بد منها، نتيجة التطور وتسارع التقدم التكنولوجي والثورة الرقمية التي يشهدها العالم في مختلف وسائل وأجهزة تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتنبيها أغلب الدول والمؤسسات والهيئات الإدارية، وظهرت جليا عندنا على مستوى البلديات بمصالح الحالة المدنية.

– تزايد ضغط المواطنين على الإدارات المحلية وتطلعاتهم للحصول على خدمات سريعة وسهلة وبجودة عالية.

[1] اجراءات تصحيح الأخطاء الواردة في السجل الإلكتروني للحالة المدنية محور لقاء بالعاصمة، مقال بموقع الإذاعة الجزائرية على الموقع التالي: http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20141215/22793.html

[2] Rectification des erreurs de l'état civil par voie électronique, article sur le site du consulat général de l'Algérie à Genève. http://www.consulat-algerie.ch/index.php?option=com_content&view=article&id=317:rectificati on-des-erreurs-de-letat-civil

– حاجة الموظفين الإداريين لنظام عمل حديث يتماشى مع التطور التكنولوجي.

– نضج وإزدياد الوعي لدى المواطنين، لا سيما بعد أن أصبحت مواقع التواصل الإجتماعي متاحة للجميع

الفرع الاول : الخدمات الرقمية التي تقدمها مصلحة الحالة المدنية

بعد أن كانت كل وثائق الحالة المدنية (الميلاد الزواج والوفاة سابقا، تحرر يدويا بالقلم من خلال قيام الموظف بنقل بياناتها عن السجل الورقي، حيث كانت هذه العملية تأخذ وقت طويل لإنجاز بعض الوثائق ولما فيها من مشقة وإرهاق على الموظف، وعناء وأعباء التنقل وكذا الإنتظار بسبب الاكتظاظ في الطوابير على مستوى شبابيك الحالة المدنية على المواطن لهذا، عكفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفتها القطاع المشرف الأول على تسيير وتنظيم رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات، فإنه تبين لها من الضروري إنشاء وتأسيس السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، حيث تم العمل على رقمنة سجلات الحالة المدنية الثلاث من خلال مسحها ضوئيا وإدخال البيانات لكل من شهادتي الميلاد والوفاة وعقود الزواج وتشكيل قاعدة بيانات على مستوى كل بلدية وقاعدة بيانات وطنية وكذا تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات لوثائق الحالة المدنية بالإضافة إلى ربط مختلف القطاعات بالسجل الوطني للحالة المدنية حتى يتسنى لها الإطلاع على قواعد البيانات دون طلب أي وثيقة من المواطن[1] وكان الهدف من وراء ذلك:

- التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم

[1] مجلة الداخلية ، العدد 02 ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ،وحدة الطباعة الرويبة ،جويلية 2018 ،ص29

- ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات وربطها بواسطة الألياف البصرية مع مقر البلديات.

- إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

- المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لإستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على أساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب لهم عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية طلبه [1]، كما تم الترخيص لجميع ضباط الحالة المدنية للبلديات على مستوى القطر الوطني بإمضاء وتسليم شهادات الميلاد للمواطنين غير المولودين بالبلدية بالإعتماد فقط على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وذلك ابتداء من تاريخ 15 فيفري 2014 ، أي أنه منذ هذا التاريخ أصبح المواطن غير مجبر بالتنقل لبلدية مكان ميلاده من أجل تحقيق طلبه .[2]

[1] مذكرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1436 المؤرخة في 13 فيفري 2014، توضيح الإجراءات العملية للشروع في استغلال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

[2] تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية

وثائق الحالة المدنية التي تقوم مصالح البلدية بإستخدامها عند إصدار مختلف الوثائق الفائدة المواطنين هي وثائق محددة الطبيعة ومضبوطة العدد بموجب نص قانوني، وبالتالي لا يمكن قبول أي وثيقة خارج ما حدده هذا النص، ويتعلق الأمر بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014 الذي يحديد طبيعة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة[1] مقلصا إياها في 12 وثيقة بعدما كانت محصورة في 24 وثيقة[2] ، حيث تحمل وثائق الحالة المدنية أرقام الميلادالزواج والوفاة).

إن إعطاء وزارة الداخلية والجماعات المحلية الأهمية البالغة في رقمنة شهادتي الميلاد والوفاة وعقد الزواج دون الوثائق الأخرى المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 14-75 على الأقل كمرحلة أولى في إتجاه تعميم مصطلح البلدية الإلكترونية، ربما حسب رأينا يعود هذا لكثرة الطلب عليها من طرف شريحة كبيرة من المواطنين ولكونها أيضا من الوثائق المشتركة في تكوين مختلف الملفات على غرار ملفات طلبات السكن السجل التجاري التوظيف التقاعد التسجيل في الدخول الجامعي..... وغيرها ..

أولا) شهادة الميلاد الخاصة رقم 12 (S12)

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج و العدد 11 الصادر بتاريخ 26 فيفري2014

[2] المرسوم التنفيذي الذي تم إلغاؤه رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج والعدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010

تعد شهادة الميلاد الخاصة رقم (12 (512) من أهم الإصلاحات التي شهدها المواطن في السنوات الأخيرة، حيث تستعمل بصورة أساسية في ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين . هذه الشهادة يمكن أن تستخرج من أي بلدية في القطر الجزائري، وتسلم مرة واحدة في العمر[1]، ما عدا في الحالات الإستثنائية المؤكدة أو حدوث تغيير في الحالة المدنية لصاحبها، وتعتبر كأول إستخدام التكنولوجيا الإعلام في مصلحة الحالة المدنية، حيث كانت تدرج بياناتها وتحرر بواسطة تطبيقة عن طريق جهاز الإعلام الآلي في مطبوع مصمم على ورق خاص مؤمن حسب التقنيات الإئتمانية، تتضمن رقم تسلسلي في أسفل الصفحة وفي العمق ختم الدولة، وهذه الوثيقة مخصصة فقط لإستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر وحددت مواصفاتها التقنية ضمن القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 [2]، وبعدها أصبحت تطبع على ورق عادي ولكن بنفس الخصائص والبيانات.

ثانيا) إستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد

وفي إطار إستكمال خططها المتبعة في رقمنة الحالة المدنية وتقريب الخدمات الفائدة المواطنين التي بادرت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أطلقت هذه الأخيرة بتاريخ 24 ديسمبر 2020 خدمة رقمية تهدف إلى التسهيل على المواطنين إستخراج وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم أو لأقاربهم عن بعد وبصفة آنية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر البلدية أو إلى أحد ملحقاتها الإدارية، وذلك.

[1] بحي العمارة محامد الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاجتماعية. قسم الديموغرافيا جامعة وهران 02 سنة 2014-2015، ص 240

[2] القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر

من خلال وضع ثلاث روابط إلكترونية مخصص لهذه الخدمة، وتخص هذه الخدمة شهادتي الميلاد والوفاة وعقد الزواج كمرحلة أولى أي تلك الوثائق الموجودة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث أن لكل منها رابطها الخاص، وهي خدمة متوفرة طيلة أيام الأسبوع 7 أيام / 7 أيام)، وعلى مدار 24 ساعة (24سا/24)[1]، وروابطها حيث تم تخصيص كل وثيقة برابط

-شهادة الميلاد https://etatcivil.interieur.gov.dz/ActeNaissance/

عقد الزواج https://etatcivil.interieur.gov.dz/ActeMariage/

شهادة الوفاة / https://etatcivil.interieur.gov.dz/ActeDeces

وللحصول على هذه الخدمة يتعين على المواطن تسجيل طلب إستخراج تلك الوثائق مع تحديد الهوية وكتابة الرقم التعريفي الوطني الوحيد[2] الخاص به مع lenuméro d'identification national unique إستكمال باقي البيانات المطلوبة، ولا تتطلب هذه الوثائق المصادقة، لكونها عند إستخراجها تحمل أرقاما تسلسلية.

واستكمالا لخدمة إستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد تم إصدار تطبيق القراءة رمز الإستجابة السريعة Or التي تمكن من قراءة كافة المعلومات التي تتوفر عليها الوثيقة المستخرجة عبر الموقع الإلكتروني من خلال تحميل رابط لهذا التطبيق

[1] جريدة الشروق اليومي، العدد 6794، بتاريخ 17 ماي 2021 من 104

[2] تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-210 مؤرخ في 16 سبتمبر 2010، وهو عبارة عن رقم يمنع للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية، كما يمنح للرعايا الأجانب المولودين في الجزائر والقاطنين بها بصفة منتظمة، يتشكل من ثمانية عشر (18) رقم، يوافق بياناتهم المتعلقة بالحالة المدنية، حيث يسجل هذا الرقم على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل والسفر

https://play.google.com/store/apps/details?id=bar.code.barcodescanner ويعتمد على رمز القراءة المعلومات[1].

ثالثا) تصحيح وثائق الحالة المدنية

الأصل في تصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية ميلاد أو زواج أو الوفاة تتم عن طريق اللجوء إلى القضاء ويتم بموجب حكم قضائي، غير أنه قد يحدث وأن يقع خطأ من طرف الموظف أثناء عملية الحجز لنقل مختلف البيانات التي تحتويها تلك الوثائق من سجلات الحالة المدنية (ميلاد أو زواج أو الوفاة إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، فإن تصحيحها يتم من طرف الإدارة[2].

التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية

يعتبر التصحيح الإلكتروني للأخطاء التي يمكن أن ترد في سجلات الحالة المدنية آلية ذات أهمية في تجسيد الرقمنة وهي الآلية التي جاءت بها أحكام المادة 02 من القانون رقم 03-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017[3] لتتمم أحكام المادة 38 مكرر (*)، وهذا تجسيدا أيضا لعصرنة قطاع العدالة التي جاء بها القانون رقم 15-03 [4]، ومن بين أهدافه إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية.

---

[1] الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق أونلاين https://echoroukonline.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 03/01/2021، على الساعة14:15

[2] مداخلة المديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية المسيلة في دورة تكوينية لفائدة المنتخبين المحليين حول الحالة المدنية، 2015/2016

[3] القانون رقم 17-103 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، ج .ر العدد 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017

[*] المادة 38 مكرر يمكن تقديم طلبات تعويض وإبطال وتصحيح وتعديل وتسجيل عقود الحالة المدنية المنصوص عليها في هذا الأمر. وطلبات تصحيح الأوامر والأحكام القضائية الصادرة بشأنها أو إرسالها بالطريق الإلكتروني وفقا للكيفيات المحددة في التشريع الساري المفعول والأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر.

[4] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة. ج ر العدد 06 الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015

وخصص لهذا الهدف الفصل الثالث به 05 مواد من المادة 09 إلى المادة 13، لاسيما وأن المصالح المركزية لوزارة العدل تم ربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية[1] ، حيث أن القيام بعملية تصحيح الأخطاء التي ترد في عقود الحالة المدنية أو المقررات القضائية المتعلقة بها، تكون بموجب أمر من رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني بموجب عريضة من وكيل الجمهورية بناء على طلب المعني مباشرة أو من طرف ضابط الحالة المدنية، ويكون رئيس المحكمة الذي أمر بالتصحيح مختصا أيضا بتصحيح جميع العقود التي تحتوي على أخطاء، أو تتضمن الإغفال الأصلي بغض النظر عن مكان تحريرها أو تسجيلها، وفي الأخير تتولى النيابة العامة إحالة الحكم الصادر والعمل على تسجيله، ويمكنها أن تلجأ في ذلك إلى الطرق الإلكترونية[2].

الفرع الثاني : الخدمات التي تقدمها المصلحة البيومترية

وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حيز التنفيذ خدمة سريعة لتسليم جواز السفر البيومتري تحمل إسم "الخدمة المتميزة" بموجب تعليمتها رقم 01 المؤرخة في 12 جانفي 2017،.

المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، ج و العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014

[1] المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، ج و العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014.

[2] عبد العزيز فطيمة زهرة الإدارة الإلكترونية للحالة المدنية في الجزائر، جامعة الجزائر 01 بدون تاريخ.

حيث تسمح هذه الخدمة لجميع المواطنين من إستخراجه في ظرف 05 أيام صالح لمدة 10 سنوات خلاف جواز السفر الإستعجالي الذي صلاحيته لا تتعدى سنة واحدة ومخصص لأشخاص معينين فقط لهم الأحقية في طلبه[1] ، مقابل تسديد طابع جباتي خاص بهذه الخدمة، تم إقراره بموجب قانون المالية لسنة 2017 [2] ، ضمن أحكام المادة 18 منه (*)*، حيث حددت قيمته بـ 25.000 دج للدفتر المكون من 28 صفحة و 60.000 دج للدفتر المكون من 48 صفحة .

وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن ورقمنة الخدمات المقدمة من طرفها الفائدة المواطنين، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية موقع إلكتروني خاص ببعض الخدمات منها خدمة طلب جواز السفر البيومتري عن طريق الأنترنت يحمل رابط إلكتروني[3]، بعد أن كان الأمر يقتصر فقط على ذهاب المواطن إلى مقر البلدية. أما فيما يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم جواز السفر البيومتري، فهو يتمثل فيما يلي:

- القانون رقم 03-14 المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر. - القرار المؤرخ في 19 جويلية 2010، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفيات معالجته.

---

[1] الموقع الرسمي المكنية عين السبت de https://www.apcainsebt تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 مالي 2021، على الساعة 22:35

[2] القانون رقم 14:16 المؤرخ في 25 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج والعدد 17 الصادر بتاريخ 200 ديسمبر 2016.

* المادة18 اللهم أحكام المادتين 100 و 136 مكرر من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي يتم إصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بناء على طلب المعالي حسب الإجراء السريع في أجل خمسة أيام كحد أقصى من تاريخ إبداع الطلب، وذلك مقابل دفع حق الطابع قدره خمسة وعشرون ألف دينار جزائري (250000 دع) بالنسبة للدفار المكون من 28 صفحة وستون ألف دينار جزائري 600000 دج) بالنسبة للدفتر المكون من 48 صفحة.

[3] الموقع (الكتروني الوزارة الداخلية والجماعات المحلية Jay www.interieur pov de تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 جوان 2001 على الساعة 14:30

– القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

– القرار المؤرخ في 25 ماي 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

– القرارين المؤرخين في نفس اليوم وهو 26 ديسمبر 2011 الأول يحدد المواصفات التقنية الجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني والثاني يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني[1]."

وبعد استحداث خدمة جواز السفر البيومتري الإستعجالي فقد نظمه المرسوم التنفيذي رقم 16-58 المؤرخ في 03 فيفري 2016 الذي يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الإستعجالي وكذا تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1391 المؤرخة في 21 فيفري 2016 المتضمنة شروط إعداد جواز السفر الاستعجالي.

وجدير بالذكر، أن كل مواطن يملك جواز سفر بيومتري، يمكنه الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، في وقت قصير وبأقل جهد ودون التنقل إلى المصالح الإدارية، لكون أن البيانات والمعطيات التي أخذت منه لقاء حصوله على جواز السفر البيومتري في نفسها الموجودة ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية، شرط تحديد عنوان الإقامة الحالية وإدراج رقم الهاتف المحمول حتى يتم إعلامه بإنجازها عن طريق رسالة نصية قصيرةSMS من خلال تحديد تاريخ ومكان إستلامها[2].

[1] بوسليمان صليحة واقع ومعوقات عطيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر، دراسة نموذجية المصالح الحالة المبنية. المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديات أفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف –المسيلة ،2018.

[2] يوستيماني صليحة، مرجع سابق .

الهيئات الفاعلة في تجسيد مشروع جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

ساهمت ثلاث قطاعات وزارية كل . مجال تدخله واختصاصه في التجسيد الفعلي والميداني لهذا المشروع وإنجاحه، وتتمثل في قطاعات:

* وزارة المالية: من خلال التكفل بتوفير الموارد المالية المطلوبة

* وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة: وهي من تقوم بإنجاز ووضع البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وببناء قواعد البيانات المحلية والوطنية، وتحسين طرق الإتصال عن طريق وضع مختلف شبكات الاتصال الداخلية والخارجية وصيانتها، أي توفير الدعم اللوجيستيكي لهذا المشروع.

* وزارة الداخلية والجماعات المحلية: وهي القطاع الوزاري الوصي على الجماعات الإقليمية. وهي تجسد ميدانيا هذا المشروع عن طريق المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية من خلال متابعة ومرافقة البلديات وكذا المديرية العامة للوثائق والسندات المؤمنة من خلال إنجاز جوازات السفر البيومترية المطلوبة[1].

أولا) بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

تم استحداث بطاقة التعريف الوطنية العادية بموجب المرسوم رقم 67-126 المؤرخ في 21 جويلية 1967، وهي تعتبر وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها، تم العمل بهذه البطاقة الفترة طويلة من الزمن ولم يطرأ عليها أي تغيير إلا إلى غاية تاريخ 19 جويلية 2010، الذي أسس الميلاد بطاقة التعريف البيومترية، وهو تاريخ صدور القرار المتعلق بمكونات ملف طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية[2].

[1] بن عبد الله أسماء مرجع سليل190 و 191.

[2] القرار المؤرخ في 19 جويلية الة المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومارين الإلكترونيين وكيفيات معالجته والتي هو الأخر التي بموجب القرار المؤرخ في 23 ماي 2011

حيث كانت في بادئ الأمر كان يقتصر إستخراجها على مستوى مصالح الدائرة فقط، ثم بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار تقريب الإدارة من المواطن، فقامت بتعميم إصدارها على مستوى بلديات الوطن إلى جانب إستمرار الدائرة في ذلك، وذلك بموجب إرسالها رقم 2393 المؤرخة في 14 سبتمبر 2015 المتعلقة بإصدار بطاقة التعريف الوطنية، حيث كان للمواطن حينها الإختيار في إبداع ملفه على مستوى مصالح البلدية أو الدائرة. [1]

وبالتوجه نحو الاستغناء عن بطاقة التعريف الوطنية العادية إلى تعميم إستخدام بطاقة التعريف البيومترية، فإن المركز الوطني لإعداد وإنتاج المستندات والوثائق المؤمنة يبقى هو الوحيد المخول لإعدادها وإصدارها بعد تكوين ملفات قاعدية وأخذ بيانات المواطنين المعنيين على مستوى البلديات، كما يحق لكل متحصل على جواز السفر البيومتري الالكتروني الحصول عليها بطلبها عن طريق الأنترنت حسب التعليمة الوزارية رقم 875 المؤرخة في 29 سبتمبر 2016، حيث أصبحت تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، صالحة لمدة عشر(10)سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين تسع عشرة (19) سنة فأكثر، وخمس (05) سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19) سنة.

عند أول إصدار البطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية المواطن غير ملزم بتسديد مبلغ الطابع الجبائي، ولكنه يطبق عليه في حالة ضياعها أو إتلافها أو سرقتها أو تجديدها وذلك بدفع مقابل مبلغ يقدر بـ 1000 دج. طبقا لأحكام المادة 21 من قانون المالية لسنة 2017، حيث يستفيد أصحاب هذه الطلبات من بطاقات جديدة مع شرط تبليغ مقررات تلك الحالات الضباع الإتلاف أو السرقة ... إلى مديرية السندات والوثائق المؤمنة.

[1] مداخلة في إطار دورة تكوينية العائدة المنتخبين المحليين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية الحالة المدنية وتنقل الأشخاص جانفي 2018 وهران.

تجدر الإشارة إلى أنه عند إعداد طلبات بطاقة التعريف الوطنية البيومترية إبتداء من تاريخ 13 أوت 2017 فإنه يؤخذ في الحسبان بأن طلبات تجديد البطاقات العادية تنتهي صلاحيتها خلال سنة 2018، وهذا حس ما تضمنته تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 93 بتاريخ 02 أوت 2017، بخصوص التعميم التدريجي الإصدار بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيومترية.

ثانيا) رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

في إطار الاستمرار في عصرنة المرفق العام الذي بادرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال تحديث وثائق الهوية والتنقل وكذا تبسيط إجراءات الحصول عليها وتخفيف مكونات ملفات طلب الحصول عليها، تم الشروع في إصدار نموذج جديد الرخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني والقابل للقراءة اليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018 وسنتكلم في هذا الفرع للفئات المعنية باستصدار رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية واجراءات معالجة الملف إجراءات تسليم رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية وذلك من خلال التالي:

1) الفئة المعنية باستصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

يتم إصدار رخص السياقة البيومترية الالكترونية حصريا للملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة ب:[1]

أ) السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.

[1] ا المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ص 02.

ب) السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا.

2) الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية و اجراءات معالجة الملف:

وتتمثل في الوثائق التالية : [1]

اولا) الوثائق المكونة لملف الطلب

يحتوي الملف التنظيمي الوارد من مديرية النقل على جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد (معلومات طبية، الإقامة الزمرة الدموية، تاريخ ومكان الميلاد والصنف المتحصل عليه)، وذلك طبقا لأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول أوت 1989 المحدد الشروط تسليم رخصة سياقة السيارات وصلاحيتها.

إضافة إلى هذا يجب إدراج رقم هاتف المعنى بالأمر عند حضوره لاستكمال إجراءات أخذ البيانات البيومترية. يطلب من الشخص المعنى عند حضوره لاستكمال إجراءات أخذ البيانات البيومترية :

أ) تقديم طابع جباني أو قسيمة جبائية تتوافق قيمتها مع أحكام المادة 144 من الأمر رقم 76-103 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المعدل والمتمم المتضمن قانون الطابع.

ب) إرفاق صورتين شمسيتين مطابقة المعايير بخلفية بيضاء.

ثانيا) إجراءات معالجة الملف: تتمثل اجراءات معالجة الملف فيما يلي[2]:

[1] المصدر نفسه ،ص03

[2] ا المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018، المتمنين الترتيبات التنظيمية المؤطرة التحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية المصدر السابق، من من 04و 03

أ) ينبغي على المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة أن تبادر فور وصول الملف إلى حجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقة المعلوماتية الموضوعية لهذا الغرض، لنقوم بعدها بدعوة المعنى بجميع الوسائل المتوفرة (رسالة نصية قصيرة هاتف...) للحضور من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الالكترونيين عبر الشباك الالكتروني.

ب) بعد دعوته، يتقدم المعنى من المصلحة المختصة مرفوق بشهادة النجاح المسلمة من طرف مفتش السياقة والأمن في الطرق يسلمها للمصلحة المختصة التي تضعها ضمن ملف قاعدي.

ج) بعد التأكد من هوية المعني بالأمر وتفحص معطياته يتم معالجة الملف عبر الشباك الالكتروني وفق نفس الشروط والمعايير المتبعة في مجال إصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين وفقا للمنشور الوزاري المؤرخ في 21 مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

د) يسلم للمعني بالأمر بعد أخذ جميع معلوماته وصل استلام يدعى، حسب الحالة وصل إبداع أو شهادة تأهيل مؤقتة عملا بأحكام المادة 17 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول أوت 1989 والتي تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها لرخصة سياقة، لا سيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بأمن الطرقات.

و) لا يمكن أن تكون شهادة التأهيل المؤقتة موضوع تمديد صلاحية أو تجديد وفي حالة ضياعها يمكن للمعني بالأمر طلب استخراج نسخة ثانية لشهادة التأهيل المؤقتة وفق التنظيم ساري المفعول

3) إجراءات تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

بعد انجاز رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، يتم إرسالها إلى المصالح البلدية المكلفة بإصدارها وفق النظام المحدد من طرف مديرية السندات والوثائق المؤمنة يجب على هذه المصالح أن تقوم بما يلي[1]:

1- تبليغ الشخص المعنى فورا وبجميع الوسائل المتوفرة للتقدم إلى المصلحة لاستلام رخصة سيافته

2- يجب على المعني بالأمر التقدم شخصيا لاستلام رخصة سياقته مرفوقا بشهادة التأهيل المؤقتة أو وصل الإبداع.

3- يتم دعوة المعنى بالأمر إلى قراءة المعلومات المسجلة على الدعامة للتأكد من صحتها.

4 - يتم تسجيل تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية لفائدة صاحبها عبر الطريقة الالكترونية دون اللجوء إلى سجل الإبداع ويتم التأكد من هوية المعني بالأمر عن طريق مطابقة البصمات.

5- لا تسلم رخصة السياقة للمعنى بالأمر إلا بعد تفعيلها عن طريق تطبيقة خاصة والتي تستلزم تسجيلها في البطاقة الوطنية لرخص السياقة.

ثالثا) تجربة الرقمنة بمصلحة البطاقة الرمادية لبلدية سعيدة.

أولا : التعريف بمكتب البطاقة الرمادية للبلدية:

[1] المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة التحديثات المضافة الشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، المصدر السابق، من 04.

البطاقة الرمادية أو بطاقة تعريف السيارة كما تعرف لدى أصحاب السيارات ، تتضمن كل ما يتعلق بالسيارة من قبيل العلامة والصنف و النوع و الوقود و رقم الاطار الحديدي و القوة و مجموع الوزن السيارة مع حمولتها . و بلدية سعيدة كغيرها من بلديات الوطن سعت وراء التغيير في مجال الإدارة الالكترونية و ذلك في اطارة تحسين الخدمة العمومية و تقريب أكثر المواطن من الإدارة ، وترقبا لعملية الامركزية استخراج بطاقة تسجيل المركبات على مستوى بلدية سعيدة ، قامت البلدية بتوفير أماكن مهيأة و مجهزة بعتاد الاعلام الآلي بالإضافة إلى مستخدمين ذوي تكوين أسندت اليهم مهام هذه المصلحة، وكل ذلك من أجل استحداث مكتب البطاقة الرمادية و تتبعا للتنظيم العام رفقة الحالة المدنية.

1- إجراءات طلب الحصول على البطاقة الرمادية :

لكي تتمكن من طلب الحصول على البطاقة الرمادية يكون بتقديم طلب مصحوب بملف كامل إلى بلدية الإقامة، ويتكون ملف طلب البطاقة الرمادية من الوثائق التالية

- استمارة طلب ترقيم تسحب من مصالح البلدية المختصة إقليميا .
- بطاقة الإقامة تسلم طبقا للتعليمة رقم 53 المؤرخ في 17/11/1997 الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.
- مستخرج من شهادة الميلاد تسلم على أساس الدفتر العائلي..
- رسم الطابع الجبائي.
- سند يثبت صفة المشتري عندما يكون شخصا معنويا خاضعا للقانون العام أو الخاص[1].

[1] مقابلة مع مقابلة مع السيدة بشارف أسية المكلفة بمكتب تسليم النطاقة الرمادية على الساعة 11 صباحا، يوم الأربعاء 07/07/2021

2- المصالح المعنية بتسليم البطاقة الرمادية ومدة استخراجها:

مكتب استلام البطاقة الرمادية هو مكتب تابع لمصلحة التنظيم العام الذي بدوره يعمل تحت اشراف الأمين العام للبلدية ، وهو مكتب مكلف بتسليم البطاقة الرمادية التابع لها محل إقامة صاحب الطلب . أما عن مدة استخراجها فقد أصبح استخراج البطاقة الرمادية لا يتعدى مدة 3 ساعات و التي في معظم الوقت تعود هيه المدة الزمني و إلى عملية المصادقة و مراجعة ملف الطلف ، هذا كله بعد أن كانت مدة استخراج البطاقة الرمادية ضمن النظام الإدارة التقليدية يتجاوز الأسبوع نظرا المركزية المصلحة المكلفة بتسليم البطاقة الرمادية لكافة إقليم الولاية في يد مصلحة تابعة لوزارة التجهيز و النقل و الكائنة بمديرية النقل للولاية .

المبحث الثاني

تحديات تواجه رقمنة البلدية

يشهد الوقت الحالي ثورة رقمية كبيرة أجبرت المؤسسات على مواكبتها وتطبيقها في جميع أعمالها وخاصة الجانب الإداري منها وهذا ربحا للوقت والجهد والمال وخدمة للعميل وابتعادا على مفهومي المكان والزمان المحددين.

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات تغيير تنظيمي استراتيجي يواجه عدة تحديات ومعوقات حدت من تطورها وجعلت تقدمها محتشما وبطيئا وأخرت من عملية التحول نحو البلدية الالكترونية.

يعتبر التحول من العمل الإداري التقليدي اليدوي إلى إدارة حديثة الكترونية تعتمد على التقنيات الحديثة الرقمية، وهي من أكبر التحديات التي تواجه المنظمات الحديثة في ظل المنافسة الشديدة الميزة التنافسية اقتصاد المعرفة وتوجهات العميل نحو جودة المؤسسات الخدماتية.

إن توفر الثورة المعلوماتية وتطور التكنولوجية الحديثة أدى بالحكومات إلى التحول التدريجي في العمل الإداري من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الالكترونية أو ما يطلق عليه بالحكومة الالكترونية، بهدف التقليل من تكاليف العمليات الإدارية وزيادة جودة العمل المؤسساتي من خلال تعاملها مع الفرد والمنظمة، وإتاحة الخدمة للعميل على مدار الساعة والابتعاد على مفهومي المكان والزمان

وعلى غرار حكومات العالم شرعت الحكومة الجزائرية في إنجاز مشروع الرقمنة من خلال مشروع الجزائر الالكترونية، والذي يهدف إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في جميع مصالحها على غرار البلديات.

إن البلدية هي النواة الرئيسية في المجتمع تعمل تحت سلطة الإدارات المركزية من الدائرة الولاية والوزارة، ولأهمية البلدية شرعت الدولة العديد من القوانين والتشريعات التي تساهم في تنظيم عمل إدارة البلدية والاهتمام بمتطلبات المواطنين لإشباع حاجياتهم وتقديم الخدمات لهم

لكن رغم الاصلاحات الإدارية والحرص على تطبيق الإدارة الالكترونية، إلا أن البلدية ما تزال متمسكة بالأساليب التقليدية في العمل الإداري، هذا ما أدى إلى التأخر في تلبية حاجيات المواطن.

تعتبر البلدية الالكترونية التوجه الأمثل لتقديم خدمة ذات جودة للمواطن يقوم هذا التوجه على استراتيجية تنظيمية تعتمد على تغيير تنظيمي شامل ابتداء من التغيير في التشريعات المحددة لعمل البلدية، إلى تغيير في البنية التحتية التكنولوجية المرنة الصلبة)، إلى تغيير في الجانب البشري من ذهنيات وسلوكيات، وهذا برسكلة الموارد البشرية للوصول إلى جودة الأداء ورضا الزبون أو العميل.

ويعتبر التحول نحو القيادة الالكترونية التحويلية والتخلي عن القيادة التقليدية من أهم التحديات التي تواجهها القيادة في هذه المرحلة، بحيث تعمل على تكييف الموارد التقنية مع الموارد البشرية والابتعاد على مفهومي الحتمية التقنية والحتمية البشرية.

إن التوجه من البلدية التقليدية إلى الالكترونية في الجزائر راجع الى عدة معوقات وجب تسليط الضوء عليها ودراستها.

لا تزال عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر في مراحلها الأولى في العديد من المؤسسات العمومية، وعلى غرار البلدية فما تم انجازه لحد الآن لا يتعدى رقمنة بعض مصالحها كمصلحة الحالة المدنية هذه العملية عادت بالفائدة على الحكومة والمواطنين، لكن تعتبر غير كافية، فعملية التحول لم تراعي مراحلها العلمية بدقة بل اعتمدت على الارتجالية في اتخاذ القرارات والتوجه مباشرة نحو شراء التقنية وطرحها للاستعمال دون تهيئة المناخ التنظيمي المناسب لها وهو ما يحد من تقديم خدمة ذات جودة.

إن التخطيط الاستراتيجي المبني على تغيير تنظيمي فعلي وكلي يجب أن يكون تدريجي، فلا يمكن الاستغناء حاليا على الإدارة التقليدية بالبلدية وإنما وجب أن تتماشى بالتوازي والإدارة الالكترونية وهذا لوجود عدة عوائق تنظيمية مالية سياسية.

المطلب الاول) معوقات استراتيجية

ان الانتقال الى ادارة الكترونية تقدم خدمات ذات جودة ونوعية في أسرع وقت ممكن وبجهد أقل، وذلك باتباع آخر ما وصل إليه العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية ، ولقد قامت الجزائر برقمنة البلديات ، على الرغم من كل المساعي والجهود ، إلا أنها لا تزال غير كافية ورغم ان عملية رقمنة البلدية أصبحت ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العامة والارتقاء بها إلى المستوى الذي يرضي المواطن، بالانتقال من الإدارة التقليدية الورقية التي تهيمن عليها البيروقراطية والفساد إلى إدارة إلكترونية تقدم خدمات عالية الجودة في أسرع وقت ممكن الا انها ليست كافية بسبب المشاكل والمعيقات، التي واجهت عملية رقمنة البلدية.

الفرع الاول: المعوقات التقنية والتشريعية

أ) المعوقات التقنية

تعتبر المعوقات التقنية من أكبر التحديات التي تواجه البلديات من اجل التوجه الحقيقي للنمط الالكتروني لما له من خصوصية، فهي بمثابة المحرك الرئيسي للعملية ومن بين هذه المعوقات تذكر[1]:

- العجز الملحوظ في قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- عدم ربط الملحقات بشبكة الألياف البصرية لتعميم تطبيق الإدارة الالكترونية على جميع فروع البلدية.
- التذبذب في الانترنت.
- عدم وجود الربط الكلي مع جميع الإدارات والوصول للمعنى الحقيقي للحكومة الالكترونية، وهو ما يجعل مفهوم الرقمنة مفهوما ناقصا كاستعمال بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

[1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية ، مجلد 12/عدد2.ص 1234.

- التأخر الحاصل في استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- محدودية انتشار الانترنت ووسائل الاتصال
- عدم وجود حماية عالية في التطبيقات مما يتيح عاملي الخصوصية والسرية.

ب) المعوقات التشريعية

لقد ساهمت النصوص التشريعية الصادرة منذ انطلاق المشروع الالكتروني في الجزائر سنة 2013 في التخفيف من عبء الوثائق الإدارية على المواطن. إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود من تطبيق الإدارة الالكترونية وهذا راجع إلى:

- التمسك بالنصوص القانونية القديمة وتطبيقها لعدم صدور قوانين مصاحبة للعمل الالكتروني، وخوفا من تطبيق العقوبات لعدم وضوح التوجه القانوني للعملية.

عدم وجود نصوص قانونية ترقى مع طوح العمل الالكتروني عدم جود حماية قانونية للمواطن والموظف من الجريمة الالكترونية وهو ما يزيد من مخاوف المواطنين والموظفين على حد سواء.

الفرع الثاني : معوقات سياسية وبشرية

أ) المعوقات السياسية:

إن التكوين السياسي الخاطئ للمنتخب جعل البلدية في حالة عدم استقرار، وهذا التغليب المصلحة السياسية الحزبية على المصلحة العامة. كما أن القيام بتكتلات حزبية ا تقوم على أساس الخبرة والمعرفة خلق حالة عدم استقرار المنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والدخول في السدادات عديدة أثناء العهدة الانتخابية وهو ما أثر سلبا على السير الحسن للبلدية عامة وعلى تنفيذ استراتيجية الإدارة الالكترونية خاصة[1].

كما أن تسييس البلدية أو بعض مديرياتها ودخول الموظفين على الخط جعل من تطبيق الرقمنة أمرا صعبا، وهذا التضارب الرؤى من جهة ووجود صراعات تنظيمية من جهة أخرى والقيام بمقاومة لهذا التغيير من طرف الإداريين، وخاصة إذا كان هناك تحويلا عشوائيا تعسفيا الموظفين على حساب آخرين.

ب) المعوقات التنظيمية والبشرية

تشكل المعوقات التنظيمية والبشرية أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية للتوجه نحو بلدية الكترونية مخرجاتها ذات جودة بالنسبة للمواطن، ويمكن تحديدها كما يلي:

✓ الهيكل التنظيمي:

يعرف الهيكل التنظيمي على انه الإطار المحدد للمسؤوليات والنوعية الاتصال العمودي والأفقي، والملاحظ في البلدية هو نوع الهيكل التنظيمي الذي لم يتم تطويره أو تغيره مسايرة للإدارة الالكترونية.

[1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية ،مرجع سابق .ص 1235.

فللتحول نحو البلدية الالكترونية يتوجب على المسؤولين تغير الهيكل التنظيمي التقليدي إلى الهيكل التنظيمي الشبكي لما يوفره هذا النوع من مرونة وقدرة على الاتصال السريع، وهو ما يسهل ويسرع من عملية اتخاذ القرارات التي يمكننا من خلالها حل بعض المشكلات غير المتوقعة بسرعة وهو ما يزيد من جودة للخدمات المقدمة.

إن الاعتماد على الهيكل التنظيمي التقليدي في البلدية أحدث خلل تنظيمي كبير وخاصة عندما تم استحداث مناصب نوعية تقنية لا يوجد لها مركزا في الهيكل

التنظيمي مما خلق تضاريا في الصلاحيات داخل المصالح.

- ✓ نوعية القيادة

تشكل نوعية القيادة المحدد الرئيسي لنجاح أي تغيير أو فشله فالتخطيط الاستراتيجي في جميع مراحله يقوم على مدى تقبل القائد لهذا التغير التنظيمي وبناء عليه فالبلديات في الجزائر مازالت ترتكز على القيادة القانونية التقليدية التي تعيق عملية التحول، فهي غير قائعة به لعدة أسباب [1]:

- الأمية التكنولوجية للقيادة الحالية.
- الخوف من ارتكاب أخطاء يعاقب عليها القانون
- عدم وجود الدعم الكافي من الإدارات العليا.
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية قانونيا.
- التهرب من المسؤولية

[1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية مرجع سابق ص 1236.

إن عدم قناعة القيادة بالإدارة الالكترونية يؤثر سلبا على التوجه الالكتروني للبلدية وخاصة وإن عرفنا أن سلوكيات رؤساء البلديات حاليا والتي تمكنهم من تسيير البلديات وفق أفكارهم وتوجهاتهم وليس توجه الحكومة سيؤثر على توجهات الموظفين نحو مقاومة للتغيير مبنية على التخوف من فقدان مناصبهم، والالتزام بأوامر قياداتهم.

يفرض التحول نحو البلدية الالكترونية تحولا نحو القيادة الالكترونية التحويلية والتي تساهم في تسيير الرقمنة من جهة وتحويل توجهات الموظفين نحوها من جهة أخرى.

✓ الجانب البشري

يلعب الجانب البشري دور المحرك الرئيسي لعملية التحول الالكتروني في البلدية ويمكن تقسيمه إلى:

- المورد البشري للبلدية

يعتبر عدم اقتناع الموظف والعامل بالإدارة الالكترونية وخوفه من الوقوع في الأخطاء والأعطال من بين أهم المعوقات التي تحد من سرعة التحول نحوها وتحدث مقاومة كبيرة لهذا التغير التنظيمي، وهذا راجع لعدم وضوح وضبابية هذه الاستراتيجية بالنسبة للموظف.

المطلب الثاني

تذبذب الهرم الاداري

من مظاهر تذبذب الهرم الاداري هو عدم إستقرار منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي، نتيجة المتابعة القضائية والإستقالة حيث خلا لمدة ثلاث سنوات تداول على رئاسة المجلس السعبي البلدي ثلاث رؤساء، وهذا لما هو تأثير سلبي على أداء العمل الإداري والمرفق العام ككل، وهو الأمر نفسه الذي عرفه منص الأمين العام للبلدية، هذا الأخير الذي يعتبر المنشط والمنسق للإدارة البلدية.

ونجد ايضا ان مقاومة التغيير المعلوماتي على مستوى مختلف الهيئات الإدارية من طرف الموظفين، وذلك لتخوفهم من تغير طرق العمل والصلاحيات الجديدة وتقليص عددهم[1] .

ومنه عدم إستقرار الموظفين في مهامهم وأماكن عملهم بالمصالح والمكاتب نتيجة التحويل العشوائي الخاضعة لأهواء المسؤول المحلي والبعيدة كل البعد عن مبدأ حسن توزيع وإستغلال الموارد البشرية بالإضافة إلى أن الموظف الذي يكون محل عقوبة تأديبية يتم تحويله إلى شبابيك الحالة المدنية أو إلى الملحقات الإدارية.

عدم وجود بنية تحتية قائمة بذاتها لتجسيد مشاريع المعلوماتية في الجزائر[2]، حيث نجد أن أغلب مقرات بلديات الوطن لم تكن مهيأة هيكليا لإستيعاب مشاريع الرقمنة خاصة وأنها كانت على مستوى مقرات الدوائر كما هو الحال لمقر بلدية المسيلة، فهو قديم وضيق وغير عملي نظرا للمهام الجديدة المتعلقة بتسيير الملفات التي تم تحويلها إلى البلديات في إطار تقريب الإدارة من المواطن، والتي كانت على مستوى الدوائر على غرار إعداد رخص السياقة وبطاقة المركبات وجوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية، أي أن المقرات لم تكن مهيأة للتوجه نحو الرقمنة أو مكيفة لإستيعاب هذه المكاتب الأمر الذي أثر على سير مصلحة الحالة المدنية لا سيما أن كل ملف يتطلب عدد معين من المكاتب يجب توفيره.

---

[1] بن عبد الله أسماء، إستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمة العمومية ضعف الأداء المؤسسي كدافع للاستثمار دراسة استكشافية حول مشروع جواز السفر البيومتري في الجزائر مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 08، العدد 02 ديسمبر 2017 ص193

[2] بن عبد الله اسماء ، مرجع سابق ،ص193.

ان عدم ربط كل الملحقات الإدارية بشبكة الألياف البصريةFibres Optiques ، حيث أن من مجموع 10 ملحقات إدارية تم ربط 06 ملحقات فقط، ربما يرجع هذا إلى عدم توفر الموارد المالية المطلوبة وكذا إرتفاع كلفة إنجازها لا سيما وأن مؤسسة الإنجاز، حصرا دون غيرها تؤول حكرا لمؤسسة بريد الجزائر، بالإضافة إلى عدم حرص المسؤولين المحليين على ذلك بالرغم من أنها تقع داخل المحيط الحضري للمدينة.

إلى غاية اليوم لم تعن المصلحة البيومترية للحالة المدنية بإهتمام وعناية ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية، بالرغم من أهميتها وحجم الأعمال الموكلة لها.

بالرغم من المجهودات المبذولة في رقمنة سجلات الحالة المدنية الميلاد، الزواج والوفاة، إلا أن سجلات الأحكام الجماعية وسجلات الأم لم تحض بالرقمنة، مما يجعل فئة من المواطنين تعاني عناء التنقل إلى بلدية الميلاد لإستخراج وثائقهم.

الفرع الاول : صعوبات ادارية

إن تعفن المناخ التنظيمي للبلديات وتفشي ظواهر سلبية عديدة كالفساد والرشوة والمحسوبية بين الموظفين وحصول تسيب وظيفي أدى إلى غيابات وتاخرات كبيرة، أفقد العمل قيمته ورمزيته واحدث خلل وظيفي داخل إدارة البلدية وقتل معه ثقافة الابتكار والانفتاح على التحولات التكنولوجية الحاصلة[1].

[1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية ، مرجع سابق .ص 1237.

يشكل التوظيف بنوعيه الداخلي والخارجي الذي لا يرتكز على مبدأ الكفاءة كمعيار ويعتمد على مبدأ المحسوبية عائقا يواجه البلديات الحالية وهذا الاعتباره من مسببات الصراع الوظيفي الحاصل الآن، وهو ما ولد مقاومة لأي تغيير قد يعدل من موازين القوى داخلها، كما انه يحدث هوة رقمية بين المتخصصين من ذوي الكفاءات وباقي الموظفين فالتوظيف الزائد عن الحاجة والذي لا يرتكز على استراتيجية مدروسة زاد من معاناة البلدية ماديا، وكرس من نقل الإجراءات الإدارية وصعب عليها التوجه نحو الرقمنة.

إن عدم سعي بعض المسؤولين المحليين المنتخبين لتغير الوضع الراهن المتعفن وتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة رسخ لدى الموظف بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة التي ميزت ثقافته التنظيمية الحالية، وتجلت في سلوكياته السلبية أثناء العمل من بطء في العمل والوساطة وكثرت التغيبات والاعتماد على بعض الممارسات التقليدية في انجاز المهام والأعمال.

بناءا على ما سبق فالثقافة التنظيمية الحالية للعامل في البلدية لا تساعدها على التوجه نحو البلدية الالكترونية.

- العميل:

يشكل رضا العميل على الخدمة المقدمة من طرف البلدية الالكترونية من بين أهم مخرجات الإدارة الالكترونية والتي يمكننا من خلالها دراسة مدى نجاح التحول الالكتروني، لكن هذا النجاح من عدمه راجع أيضا لمدى تقبل وتعامل العميل مع هذه الخدمة فهو يؤثر عليها في عدة مجالات:

- يشكل الوعي الالكتروني أهم عامل يمكن أن يؤثر في عملية التحول نحو البلدية الالكترونية، فالأمية الرقمية المنتشرة في المجتمع الجزائري الناتجة إما عن ضبابية طرق استعمال المنصات الرقمية الموجهة للعميل وهذا راجع لعدم حصول التوعية الكافية في طرق الاستعمال أو ناتجة عن تركيبة المجتمع الجزائري الذي ترتفع فيه نسبة الأمية وخاصة عند فئة الشيوخ.

تؤثر الأمية الرقمية على سلوكيات وذهنيات المواطن اتجاه البلدية الالكترونية حيث ترسخ لديه المعاملات التقليدية في البلدية والتشبث بكل ما هو تقليدي.

الفرع الثاني : صعوبات ثقافية

- عدم ثقة المواطن بالإدارة الالكترونية:[1]

يشكل تكرار الأخطاء الإدارية في قاعدة البيانات السجل الوطني الالكتروني للبلدية من بين أهم أسباب عدم ثقة المواطن بالجانب الرقمي للعملية، وهو ما لاحظناه في العديد من الحالات. وهذا راجع لعدم كفاءة الموظف المكلف بصب المعلومات من السجل المكتوب إلى السجل الالكتروني مما ادخل المواطن في دوامة التصحيحات والتي لم يكن طرف فيها.

إن اهتزاز الثقة سيؤدي بالمواطن لعدم قبول التغيير الذي بدوره سيعيق عملية التحول.

✓ معوقات تنظيمية أخرى:

تفتقر جل البلديات إلى تخطيط استراتيجي سليم يقوم على تحديد الأهداف عن طريق دراسة الموارد المتاحة لها، فالتحول الحالي للرقمنة هو تحول جزئي خاص بمصلحة الحالة المدنية فقط.

[1] [1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية ،مرجع سابق .ص 1238.

إن عدم رقمنة جميع مصالح البلدية سيؤدي إلى خلل وظيفي بين المصالح في المعاملات، وهو ما تلحظه مثلا في مصلحة التعمير التي تعنى بتسوية وضعية السكنات والأراضي في البلدية. فالملاحظ في هذه المصلحة هو العدد الكبير من الملفات الورقية المكدسة في المصلحة وعدم تمكن الموظف من تسويتها وفي كثير من الأحيان تلف الملفات المودعة وهو ما أدى لكثرت الشكاوى والاحتجاجات.

تهدف الإدارة الالكترونية للوصول إلى قاعدة صفر ورقة، لكن هذا الهدف لا يمكن الوصول اليه حاليا في البلدية وهذا راجع إلى عدم وجو الدعم الكافي من قبل الإدارات العليا لهذا التوجه، كما انه مرتبط بقرار سياسي من السلطات العليا مما حد من حرية اتخاذ القرارات على مستوى البلدية، فعدم التطبيق الكلي للحكومة الالكترونية أعاق تطبيق البلدية الالكترونية وهو ما لاحظناه في عدم اعتراف بعض الإدارات بالوثائق البيومترية (12) أو التعامل مع بعض الوثائق البيومترية بالطريقة التقليدية (صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية وهذا لعدم وجود قارئ المعلومات في كل الإدارات الجزائرية. فالإدارة الكترونية بذهنية تقليدية.

تعتمد رقمنة البلدية حاليا على موظفين متخصصين في المجال التكنولوجي وهو ما أحدث هوة رقمية بينهم وبين باقي العمال وهو ما أنتج صراعا تنظيميا حاد، أدى إلى عرقلة عملية التحول[1].

ت) معوقات مالية

تعاني جل البلديات من شح المداخيل التي تعتبر المحرك الرئيسي لأي عملية تنموية محلية وعلى اعتبار أن البنية التحتية التكنولوجية للإدارة الالكترونية مرتفعة التكاليف فمعظم الإدارات المحلية عاجزة على توفيرها.

[1] ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية ، ص 1239.

إن العجز المالي الذي تتخيط فيه البلديات والذي لا يسمح بتغطية مصاريف ربط كل فروع ومصالح البلدية ببعضها البعض يحدث خللا داخل المنظومة، وهو ما لاحظناه في جل الفروع التي لا يمكنها من استخراج شهادة الميلاد خارج الولاية.

كما أن هذا العجز لا يسمح باقتناء تجهيزات تكنولوجية عالية النوعية، ولا القيام بعملية تكوين للموظفين الحاليين، ولا الاستعانة بالخبراء المتخصصين في هذا المجال.

خلاصة الفصل الثاني

تتناول هذه الدراسة موضوع تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر من خلال وثائق الحالة المدنية، الهوية والسفر التي تعد نماذجًا لتحسين الخدمة العمومية وترشيد العمل الإداري، وذلك في إطار تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية بإستغلال تكنولوجيات المعلومات والإتصال الحديثة وتقليص التعامل بالوثائق الورقية، والانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية بما يساهم في تحقيق رضا المواطن على نوعية الخدمات المقدمة. لقد أصبح بإمكان المواطن الولوج إلى البوابات الإلكترونية المتخصصة وطلب خدماته بعد ملأ الاستمارات والبيانات المطلوبة، مما جعل البلدية تحقق عدة فوائد باتباع النظام الإلكتروني، لاسيّما إختصار الوقت، الجهد والتكلفة وتحقيق المساواة في الوصول إلى الخدمات العمومية، غير أن تحقيق الفعالية في الأداء يتطلب مواصلة الجهود لتحسين البيئة الإلكترونية لتشمل خدمات أخرى ضمن مسعى عصرنة الإدارة المحلية ومواكبتها التطور

الخاتمة

أخذت الدولة على عاتقها مساعي وجهود كبيرة من أجل الانتقال من مرحلة الإدارة التقليدية الكلاسيكية التي تعتمد على كل ما هو ورقي وعلى العنصر البشري بشكل أساسي في كل أعمالها إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية والتسيير الآلي من خلال استخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والإعلام التي تعتمد على مختلف الأجهزة الرقمية المتطورة وعلى البرمجيات والتطبيقات، وأن المجهود البشري أو العمل اليدوي في معالجة الملفات الورقية فيها يكون محدود، ولقد حظيت الإدارة البلدية بهذا المسعى خاصة مصلحة الحالة المدنية من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية الميلاد الزواج والوفاة وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وكذا جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين على النحو الذي سهل على المواطن استخراج الوثائق بكل يسر وجودة عالية وفي أقصر مدة ممكنة، كما أن استخراجها أصبح ممكنا من أي بلدية كانت عبر بلديات الوطن أو من أي ملحقة إدارية شرط أن تكون موصولة بشبكة الألياف البصرية Fibre Optique دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر بلدية الميلاد، ومن خلال دراستنا هذه وبحثنا عن الآليات المساعدة على تحقيق مشروع الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية توصلنا إلى أن المساعي المبذولة من طرف الدولة أثمرت عن نتائج مشجعة من جانب تخفيف الإجراءات والعبء عن المواطن من عناء التنقل وريح الجهد والوقت وتجنب الانتظار لساعات من أجل استخراج الوثائق وجودة الخدمة المقدمة لفائدته هذا مقارنة مع الفترة التي الحالية التي يختصر فيها الفرد كل الشكليات بحيث يكتفي بطلبها من الموقع المخصص لوزارة الداخلية بنقر على زر المخصص لخدمات الحالة المدنية بالموقع إلا أنه عند مقارنة سرعة تدفق الأنترنت نلمس تأخر كبير وهذا ما يدفع إلى بذل مجهودات كبيرة بتخصيص غلاف مالي كافي وتخطيط جيد ورسم إستراتيجية يرتقي من خلالها القطاع العمومي الخدماتي من أجل توفير خدمات أفضل وربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب أي وثيقة من المواطن، ولا يتسنى ذلك دون التكوين الجيد للعنصر

البشري المشرف على عملية الرقمنة، مع توفير معدات وأجهزة عصرية تساعد بشكل إيجابي في إنجاح مشروع البلدية الإلكترونية وذلك بالاستعمال والاستغلال الأوسع والأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الحلول:

- التخطيط الاستراتيجي والمحلي للبلديات؛
- إدارة جودة خدمات البلدية؛
- السلامة والصحة المهنية للموظفين؛
- متابعة وقياس خدمات الأداء وإعداد تقارير لها.

وبناءً على ذلك نركز على أهم التوصيات المستخلصة

- تطوير البنى التحتية التكنولوجية للبلديات والتحسين من جودة وسرعة تدفق الانترنت.
- وضع تشريعات قانونية تتماشى وطريقة عمل الإدارة الالكترونية.
- الابتعاد عن تسيس إدارة البلدية (فصل العمل الإداري عن العمل السياسي).
- إعادة بناء الهيكل التنظيمي للبلدية وتحويله من الهيكل التقليدي إلى الشبكي.
- التركيز على تأهيل القيادات من اجل التوجه نحو القيادة الالكترونية التحويلية والاستغناء عن القيادة التقليدية.
- إعادة رسكلة الموظفين وتكوينهم على نمط الإدارة الالكترونية.
- الابتعاد عن التوظيف الزائد عن الحاجة والاعتماد على أسلوب الحاجات في التوظيف.
- إعادة هندسة الثقافة التنظيمية للموظفين.
- توعية المواطنين والتعريف بالإدارة الالكترونية لزيادة الوعي الالكتروني.
- محاولة رقمنة جميع مصالح البلدية وربطها ببعضها البعض من جهة ومع الإدارات المحلية من جهة أخرى.

- الزيادة من الدعم المالي للتوجه الالكتروني من ربط واقتناء التقنية وعملية تكوين للموظفين وتوعية المواطنين والاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة التي طبقت الإدارة الالكترونية، ودراسة نقاط الضعف والقوة في هذه التجارب وتحويرها وما يتمشى وظروف بيئة العمل عندنا.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

- القران الكريم.

I- النصوص القانونية والتنظيمية العامة

اولا: القوانين

1. القانون رقم 17-103 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة الالمدنية، ج. ر العدد 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017.
2. أنظر المادة 40 من الأمر رقم 70-20 معدلة ومتممة بالمادة 3 من القانون رقم 17-03 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017، الجريدة الرسمية عدد 02 مؤرخة في 11 يناير 2017.
3. القانون رقم 14:16 المؤرخ في 25 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج والعدد 17 الصادر بتاريخ 200 ديسمبر 2016.
4. المادة 7 من القانون رقم 15/04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوابع والتصديق الالكترونيين، جريدة رسمية عند 6 الصادرة في 20 ربع الثاني 1436الموافق لـ 10 فراير 2015.
5. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة. ج ر العدد 06 الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015

6. المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، ج و العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014

7. المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، ج و العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014

8. المادة 02 من القانون رقم 14/03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عند 16 الصادر في 23 مارس 2014 صفحة 3.

9. المادة 06 من القانون رقم 14/03 المؤرخ في 20 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014، صفحة 4.

10. القانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 غشت 2014 يتمم ويعدل الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت2014 .

11. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22-06-2011 يتعلق بالبلدية ج.ر.ع 37 المؤرخة في 03-07-2011، ص4

12. المادة 38 مكرر يمكن تقديم طلبات تعويض وإبطال وتصحيح وتعديل وتسجيل عقود الحالة المدنية المنصوص عليها في هذا الأمر. وطلبات تصحيح الأوامر والأحكام القضائية الصادرة بشأنها أو إرسالها بالطريق الإلكتروني وفقا للكيفيات المحددة في التشريع الساري المفعول والأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر.

13. المادة18 اللهم أحكام المادتين 100 و 136 مكرر من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي يتم إصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بناء على طلب المعالي حسب الإجراء السريع في أجل خمسة أيام كحد أقصى من تاريخ إبداع الطلب، وذلك مقابل دفع حق الطابع قدره خمسة وعشرون ألف دينار جزائري (250000 دع) بالنسبة للدفار المكون من 28 صفحة وستون ألف دينار جزائري 600000 دج) بالنسبة للدفتر المكون من 48 صفحة.

14. راجع المادة الأولى من القرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011.

ثانيا: الأوامر

1- الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 21 مؤرخة في 28 فبراير سنة 1970.

ثالثا : المراسيم

1. المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07-01-2016 يتضمن إنشاء المرصد الوطني المرفق العام ج.ر.ع 02 المؤرخة في 13-01 2016ص 13.

2. المرسوم الرئاسي رقم 97/02 المؤرخ في 04 جانفي 1997، يحدد شروط منح وثائق السفر الرسمية التي تسلمها وزارة شؤون الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 101 الصادرة في 05 جانفي1997.

3. المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 10/143 المؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد 25 صفحة 10

4. المواد 6، 9، 17 ، من المرسوم الرئاسي رقم 17/143 المؤرخ في رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017 ، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وأجالها .

5. المرسوم التنفيذي رقم 10/58 المؤرخ في 03 فيفري 2016 المتعلق بشروط إعداد جواز السفر الإستعجالي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عند 107، الصادرة في 07 فيفري 2016، صفحة 19

6. أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 41 المؤرخة في 29 يوليو 2015، ص16.

7. تم هذا الإلغاء عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية الجريدة الرسمية عدد 72 المؤرخة في 16 ديسمبر 2014 ، ص28

8. المرسوم التنفيذي 14-193 المؤرخ في 03-07-2014، يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ج.ر.ع 141 المؤرخة في 16-03-2014، ص07.

9. المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج و العدد 11 الصادر بتاريخ 26 فيفري2014

10. مرسوم تنفيذي رقم 14/75 ، المؤرخ في 17 فيفري 2014 ، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 11، المؤرخة فيفري 2014 ، صفحة 6

11. لمرسوم التنفيذي رقم 15/315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، جريدة رسمية عدد 68 ، صادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، صفحة 6

12. المرسوم التنفيذي رقم 15/204 مؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، جريدة رسمية عدد 41 ، صادرة بتاريخ 29 يوليو 2015، صفحة16.

13. مرسوم تنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 الملغى، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية الجريدة الرسمية عدد 54 مؤرخة في 19 سبتمبر 2010 ، ص 05.

14. المرسوم التنفيذي رقم 16/142 المؤرخ في 5 ماي 2010، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا جريدة رسمية عند 28 الصادرة في 8 ماي 2016.

15. المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ص 02.

16. المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاصة بالوثائق البيومترية، صفحة 1.

17. المرسوم رقم 08-131 المؤرخ في 04-07-1988 ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن ج.ر.ع 27 المؤرخة في 06-07-1908- من 1013

رابعا : التعليمة

1- تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية

خامسا: القرارات

1. قرار وزاري مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية الجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني
2. القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر
3. القرار المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفيات معالجته والتي هو الأخر التي بموجب القرار المؤرخ في 23 ماي 2011.

II- النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة :

1- مذكرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1436 المؤرخة في 13 فيفري 2014، توضيح الإجراءات العملية للشروع في استغلال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 99/05 من دستور المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06-03-2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ع 14 المؤرخة في 07-03-2016، من 30.

3- وزارة الشؤون الخارجية ، كلمة عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية في افتتاح ندوة الحكومة والولاة بقصر الأمم 25/06/2006 ، على الموقع تاريخا.

2- المراجع:

أولا: الكتب

1. أحسن رابحي، تنظيم الحالة المدنية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، عدد 2 الجزائر ، أكتوبر 2014 ، صفحة 130
2. القرع مصطفى وعمايدية فايزة، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية، المكتبة القانونية العربية، 2016pdf.
3. اللجنة خبراء الإدارة العامة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، " تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية " ، موجز تقرير الأمانة العامة ، بيروت ، 2002 ، ص 12
4. خلادي ، عبد القادر " التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة (تحدي استراتيجي للإدارة في الوطن العربي المؤتمر العربي الثالث البحوث الإدارية والنشر، القاهرة 14 ، 15 ماي 2003 ، ص 5
5. عبد العزيز سعد، **نظام الحالة المدنية في الجزائر**، طبعة ثانية منفعة ومزينة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، صفحة 203.
6. علاء عبد الرزاق السالمي ، الإدارة الإلكترونية ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ص 39.
7. ياسين سعد غالب ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية ، المملكة السعودية ، معهد الإدارة العامة2005 ، ص ،238
8. عبد العزيز فطيمة زهرة الإدارة الإلكترونية للحالة المدنية في الجزائر، جامعة الجزائر 01 بدون تاريخ.
9. -عمار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، بيروت، دار الغرب الإسلامية ، 2006 ، ص 189.

10. لأكثر تفاصيل حول عقد الميلاد راجع سعد عبد العزيز، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة للنشر الجزائر، ط 2 ، بدون سنة نشر ص 92 وما بعدها

ثانيا: المذكرات والرسائل

1- رسائل الدكتوراه

1- بحي العمارة محامد الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاجتماعية. قسم الديموغرافيا جامعة وهران 02 سنة 2014-2015، ص 240

2- عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016، ص91 .

2- مذكرات الماجستير

1. باديس لوئيس جمهور الطلبة الجزائريين والإنترنت، مذكرة لنيل الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 2008، ص 61.

2. مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة 2007، ص 108 (2) - القانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 غشت 2014 يتمم ويعدل الأمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت2014 .

3- مذكرات الماستر

1. حميدي هدى نظام الحالة المدنية ودور القضاء فيه مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص أحوال الشخصية قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، السنة الجامعية2015/2014 ، صفحة67.
2. درقاوي عائشة نبيلة النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الشاعر سعيدة، السنة الجامعية 2015/2016، الجزائر
3. سناء عبان، الحماية الجنائية الوثائق البيومترية الصادرة عن الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري، فرع قانون عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019، صفحة 3
4. عبد الرزاق حمداني تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية في التشريع الجزائري بلدية تبسة نموذجا مذكرة ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي تبسة 2015-2016، ص69

4- المقالات

1. بختي إبراهيم، الإنترنت في الجزائر، **مجلة الباحث** جامعة ورقلة، العدد 01 2002، ص 31
2. بن زيان أحمد، حاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 3 ، الجزائر ، سنة 2018 ، صفحة 201
3. بن عبد الله أسماء، **إستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمة العمومية ضعف الأداء المؤسسي كدافع للاستثمار** دراسة استكشافية حول مشروع

جواز السفر البيومتري في الجزائر مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 08، العدد 02 ديسمبر 2017 ص193

4. حمدي جليلة ايمان بورايو محمد ياسين واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، **مجلة وطنية للدراسات العمومية الأكاديمي**ة، المجلد 3 ، العدد 2، الجزائر، سنة2020 ، صفحة343.
5. سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، **مجلة قضايا معرفية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 2 ، العدد 1 ، الجزائر ، مارس 2022، صفحة 29
6. ط.د نصر الدين علي سعودي ،د.ريضا بن مقلة ،**معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في البلديات الجزائرية** ، مجلد 12/عدد2.ص 1234
7. العربي بوعمامة ورقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية (رهانات ترشيد الخدمة العمومية **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 09، جامعة الوادي، 2014 ص41.
8. فريشي هاجر وآخرون، جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد 07، ديسمبر 2019، ص 09.
9. كحل الرأس سمية، شوايدية منية، **دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات** المجلد 6، العدد 1 ، الجزائر ، سنة 2021، صفحة 246
10. **مجلة الداخلية** ، العدد 02 ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ،وحدة الطباعة الرويبة ،جويلية 2018 ،ص29
11. نوال بوعيدالله ، رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون رقم 14/08 **مجلة القضايا معرفية** مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الأنسان في الجزائر، جامعة الجلفة، المجلد 2 العدد 1 الجزائر، مارس 2022، صفحة98.

12. يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013 **مجلة معارف قسم العلوم القانونية**، المجلد 09، 18 جوان 2015، ص 220
13. يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6 ، العدد 1 ، الجزائر ، سنة 2020، صفحة 47

5- الجرائد :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 ، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015 ، المادة 2، ص 16.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، المادة 2، ص 6.
3. جريدة الشروق اليومي، العدد 6794، بتاريخ 17 ماي 2021 من 104
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة 26 فيفري 2014 ، المادة 2، ص 6.

6- الملتقيات :

1. بوسليمان صليحة واقع ومعوقات عطيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر، دراسة نموذجية المصالح الحالة المبنية. المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديات أفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف –المسيلة ،2018.
2. مقابلة مع مقابلة مع السيدة بشارف أسية المكلفة بمكتب تسليم النطاقة الرمادية على الساعة 11 صباحا، يوم الأربعاء 07/07/2021
3. مداخلة في إطار دورة تكوينية العائدة المنتخبين المحليين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية الحالة المدنية وتنقل الأشخاص جانفي 2018 وهران.

4. مداخلة المديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية المسيلة في دورة تكوينية لفائدة المنتخبين المحليين حول الحالة المدنية، 2015/2016

7- المواقع الالكترونية :

1. اجراءات تصحيح الأخطاء الواردة في السجل الإلكتروني للحالة المدنية محور لقاء بالعاصمة، مقال بموقع الإذاعة الجزائرية على الموقع التالي
: http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20141215/22793.html[1]
80-2018-www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
2. الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق أونلاين https://echoroukonline.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 03/01/2021، على الساعة14:15
3. الموقع الرسمي المكنية عين السبت de https://www.apcainsebt تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 مالي 2021، على الساعة 22:35
4. الموقع (الكتروني الوزارة الداخلية والجماعات المحلية Jay www.interieur pov de تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 جوان 2001 على الساعة **14:30**
5. **www.interieur.gov.dz**
6. www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
7. N° 63, "Utilisation de la carte CCP", Le facteur, Direction de la cmmunication d'Algérie poste, Janvier 2009, p 09
8. لإطلاع http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/06/26/2006 2018/06/19
9. Rectification des erreurs de l'état civil par voie électronique, article sur le site du consulat général de l'Algérie à Genève.

http://www.consulat-
algerie.ch/index.php?option=com_content&view=article&id=317
:rectificati on-des-erreurs-de-letat-civil.

الفهرس

مقدمة 2
الفصل الأول) التحول الخدماتي في ظل رقمنة مصالح البلدية..... 7
المبحث الأول) مشروع الجزائر الالكترونية..... 9
المطلب الاول)التحول الرقمي للبلدية التقليدية 11
الفرع الاول :استراتيجية تحول المعلومات الورقية الى الكترونية 12
الفرع الثاني) تحسين وترشيد الخدمات الادارية..... 13
المطلب الثاني)اثر التحول الرقمي على البلدية 16
الفرع الاول :التنظيم والقيادة الالكترونية..... 17
الفرع الثاني) الرقابة والتخطيط الالكتروني..... 21
المبحث الثاني)مظاهر الرقمنة على مستوى البلدية 24
المطلب الأول)استحداث السجل الوطني الالي للحالة المدنية..... 24
الفرع الاول)مراحل تطور السجل الوطني الآلي..... 25
الفرع الثاني)الاصلاحات القانونية المواكبة لرقمنة مرفق الحالة المدنية..... 27
المطلب الثاني)استحداث الوثائق الالكترونية..... 31
الفرع الأول) عقود الحالة المدنية الالكترونية. 32
الفرع الثاني) الوثائق البيومترية للحالة المدنية 39
الفصل الثاني)دور الرقمنة في تحقيق مصالح البلدية 49
المبحث الأول)اهداف رقمنة مصالح البلدية..... 51
المطلب الأول)الاساس التشريعي لتحسين الخدمة العمومية 52
الفرع الاول) على صعيد الاحكام التشريعية والتنظيمية :..... 52
الفرع الثاني)على صعيد التشريع الفرعي 54
المطلب الثاني)الخدمات الرقمية المقدمة من مصالح البلدية..... 61
الفرع الاول) الخدمات الرقمية التي تقدمها مصلحة الحالة المدنية..... 62
الفرع الثاني) الخدمات التي تقدمها المصلحة البيومترية..... 68
المبحث الثاني)تحديات تواجه رقمنة البلدية 78
المطلب الاول) معوقات استراتيجية..... 80
الفرع الاول) المعوقات التقنية والتشريعية 81
الفرع الثاني) معوقات سياسية وبشرية 82
المطلب الثاني)تذبذب الهرم الاداري 85
الفرع الاول) صعوبات ادارية 87
الفرع الثاني) صعوبات ثقافية 89
الخاتمة..... 93
قائمة المصادر والمراجع..... 96

ملخص:

يعتبر أسلوب الرقمنة الذي تتبناه الإدارة المحلية في الجزائر نقطة انطلاق جوهرية تساهم بشكل كبير في التحسين المستمر لنوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية عموما و البلدية على وجه الخصوص، لكن ذلك يتوقف على العديد من الإمكانيات من أجل تقديم الخدمة المتميزة للمواطن المحلي، وتحقيق مستوى آداء مناسب لأجهزتها الإدارية، كالبنية التحتية الإلكترونية وتوافر جميع عناصر ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تشمل المعلوماتية الإتصالية والخدماتية وجميع المتطلبات البشرية، الإدارية والتقنية، كما لا يجب إهمال ضرورة وجود إرادة سياسية قوية تتولى مسؤولية التغيير في هذا المجال، فعلى الرغم من تواصل جهود الدولة الجزائرية في مجال إرساء وتجسيد متطلبات الإدارة الإلكترونية في البلديات إلا أن هذا التحول مازال في مراحله الأولى لأن هناك عدة تحديات لابد من تجاوزها و إجاد الحلول المناسبة لها من أجل تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية في البلدية، وكل ذلك يحتاج الى وضع رؤية استراتيجية شاملة بمشاركة الدولة وجميع الفاعلين بما يضمن الانتقال الإيجابي من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية ومن تم تحسين وترقية الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية للمواطنين والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد خطت الإدارة المحلية الجزائرية خاصة البلدية اليوم خطوات جبارة في طريق اللحاق بركب الإدارة الإلكترونية لتصير أكثر تكيفا مع التطور العلمي والتكنولوجي، ومع متطلبات النظام الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي والمستقبلي للجزائر، وبدأت تظهر أولى البوادر فيه من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية وبيومترية جواز السفر وبطاقة التعريف موضوع الدراسة، ومن أبرز أهداف هذه الاستراتيجية الرقمية هو ربح الوقت والجهد والتكلفة ومواكبة المتطلبات المجتمعية، وتخليص الإدارة من البيروقراطية والفساد وتجديد ثقة المواطن فيها، ولم تدخر الحكومة الجزائرية والسلطات العليا في تسخير كل الوسائل التشريعية والمادية والبشرية لإنجاح هذه الاستراتيجية، إلا أن التحدي لا يزال صعبا لوجود العديد من العراقيل؛ كالمشاكل المرتبطة بشبكات الأنترنت وشبكات الألياف البصرية، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالمؤهلات البشرية والإمكانيات المادية في معظم البلديات.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة – البلدية – الإدارة المحلي

Summary:

The method of digitization adopted by the local administration in Algeria is considered an essential starting point that contributes significantly to the continuous improvement of the quality of services provided by the local administration in general and the municipality in particular, but this depends on many possibilities in order to provide distinguished service to the local citizen, and achieve an appropriate level of performance. For its administrative bodies, such as the electronic infrastructure and the availability of all elements and requirements for implementing electronic administration, which includes communication and service information and all human, administrative and technical requirements. The need for a strong political will to assume responsibility for change in this field must not be neglected, despite the continuing efforts of the Algerian state in the field of Establishing and embodying the requirements of electronic management in municipalities. However, this transformation is still in its early stages because there are several challenges that must be overcome and appropriate solutions found in order to materialize the electronic management project in the municipality. All of this requires developing a comprehensive strategic vision with the participation of the state and all actors in a way that ensures the positive transition from traditional administration to electronic administration has improved and upgraded the services provided by the local administration to citizens and raised the level of economic and social development.

Today, the Algerian local administration has taken tremendous steps towards catching up with electronic administration to become more adaptable to scientific and technological development, and to the requirements of the economic and social system, and even the political and future of Algeria. The first signs of it have begun to appear through the digitization of civil status records and the biometrics of the passport and identification card subject to the issue. Study: One of the most prominent goals of this digital strategy is to save time, effort, and cost, keep up with societal requirements, rid the administration of bureaucracy and corruption, and renew citizen confidence in it. The Algerian government and higher authorities have spared no effort in harnessing all legislative, material, and human means to make this strategy a success, but the challenge is still difficult. Because there are many obstacles; Such as problems associated with the Internet and fiber optic networks, in addition to the difficulties associated with human qualifications and financial capabilities in most municipalities.

Keywords: digitization - municipality - local administration.